

استجابة

لما بعد حدوث الكارثة



مشروع استجابة



الدليل التدريبي

لماذا استجابة:

لم تتمكن الأطراف المتحاربة اليمنية من التوصل إلى اتفاق خلال محادثات السلام، وفي الوقت نفسه، تستمر معاناة اليمنيين في ظل غياب أي أفق للحرب الجارية. فلقد بات واضحاً أنه ما من طرف خاسر في هذه الحرب غير المواطنين اليمنيين العاديين. مع تدمير البنية التحتية الأساسية وانخفاض قيمة الريال اليمني، ليتحمل اليمنيون في نهاية المطاف كلفة هذه الحرب. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يعاني 14 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، ونزح ما يقارب 3 ملايين شخص، فضلاً عن أن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لا يزال غير كاف، إذ تم جمع 450 مليون دولار من الجهات المانحة في حين تحتاج الوكالة إلى 1.8 مليار دولار لتمويل خطة للاستجابة الإنسانية.

لم يؤد العنف المستمر في البلاد إلى أسوأ أزمة إنسانية في تاريخه الحديث فحسب، إذ يحتاج 13 مليون شخص إلى المساعدات المستمرة فوراً، بل لعبت الآثار الاقتصادية للحرب دوراً رئيسياً في زيادة معاناة المواطنين اليمنيين على مدى الأشهر الماضية وستستمر حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام. ناهيك عن ارتفاع معدل اليمنيين وتضخمه والذي يفوق 30٪، ووفقاً للتقارير من المتوقع ارتفاع معدل التضخم هذا العام.

في حين يعاني ما يقرب 3 ملايين نازح من غياب فرص العمل وبالتالي من العجز عن إعالة أسرهم، ويشكل أعسار البنك المركزي وعدم مقدرته على دفع رواتب القطاع العام تهديداً أكبر على الكثير من الناس الغير القادرين عن تأمين كسرة خبز.

يتوجّب على الأطراف المؤثرة سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية إظهار المزيد من المسؤولية والمساءلة تجاه معاناة اليمنيين. تكمن الخطوة الأولى في الالتزام بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية وزيادة التعهدات.

وهنا تطرح الاستجابة البليئة لأزمة اليمن الإنسانية أسئلة عدة فيما يخص كفاءة الحكومة اليمنية واستعداد منظمات المجتمع المدني من إمكانية التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الواقعة في اليمن.

ومن هذا المنطلق أتت لنا فكرة مشروع "استجابة" والذي يهدف لـ "معالجة ضعف وعي المجتمع اليمني بكافة فئاته بعمليات الاستجابة الإنسانية ما بعد حدوث الكارثة عبر الورش التدريبية والتوعوية لمفاهيم الكفاءات الإنسانية، وآليات الحماية وخطوات ومراحل الإنعاش المبكر، وطرق وأساليب التحسس للنزاع لبناء مجتمع واعي ومستجيب لحدوث أي كارثة مستقبلية"

ما هو استجابة:

مشروع "استجابة" يسعى لـ "معالجة ضعف وعي المجتمع اليمني بعمليات الاستجابة الإنسانية ما بعد حدوث الكارثة عبر تأهيل ١٢٠ شاب وشابة كمتقنين في مفاهيم الكفاءات الإنسانية، وآليات الحماية وخطوات ومراحل الإنعاش المبكر، وطرق وأساليب التحسس للنزاع ليعملوا على تثقيف ١٨٠٠ شاب وشابة، للخروج بشباب واعي ومستجيب لحدوث أي كارثة مستقبلية.

الأهداف الخاصة بالمشروع:

1. بناء قدرات 120 شاب وشابة حول أساسيات ادارة المشاريع وتحليل المخاطر لرفع قدراتهم كقادة شبابيين.
2. رفع وعي ١٢٠ شاب وشابة حول آليات الحماية والقانون الدولي الإنساني.
3. بناء قدرات ١٢٠ شاب وشابة حول خطوات ومراحل الإنعاش المبكر للوصول للتعافي على المدى الطويل.
4. رفع وعي 120 شاب وشابة حول طرق وأساليب التحسس للنزاع وتحليل النزاع لتجنب إثارة النزاعات أثناء في العمل الإنساني.
5. رفع وعي ١٨٠٠ شاب وشابة بمفاهيم وآليات الاستجابة الإنسانية للتشغيل بسلامة وأمان أثناء العمل الإنساني.
6. أعداد وحدة شبابية متطوعة ومؤهلة ومختصة بنشر الوعي حول " مفاهيم الكفاءات الإنسانية، وآليات الإنعاش المبكر، وطرق التحسس للنزاع " لمعالجة ضعف وعي المجتمع اليمني بعمليات الاستجابة الإنسانية ما بعد حدوث الكارثة.

1

التحسس للنزاعات في السياق الإنساني والتنمية

يشتمل هذا الجزء من الدليل على الإطار النظري لمنهجية التحسس للنزاعات في السياق الإنساني والتنمية، ليتمكن كلاً من المدربين والمتدربين من الاستعانة به كمرجع معرفي ونظري يهتم بتوضيح المفاهيم وشرح الأدوات التي سوف تساعد في صنع عملية التغيير المنشودة لدى العاملين في الجانب الإنساني كموظفين في منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمجالين الإنساني والتنمية، بما يؤدي إلى الخروج بنتائج تُحسِّن أداءها في التعاطي والتعامل مع النزاعات أثناء العمل في المجالين الإنساني والتنمية ضمن السياق اليمني.

❖ أهداف الدليل

- فهم واستكشاف النزاع في السياق الإنساني والتنمية.
- تعريف المشاركين بمفهوم منهجية التحسس للنزاعات وأهميتها.
- رفع مستوى فهم المشاركين حول تطبيق منهجية التحسس للنزاعات في دورة حياة المشروع.
- تعريف المشاركين بإجراءات المتابعة والتقييم الحساسة للنزاعات.

استكشاف النزاع في السياق الإنساني والتنموي

1-1 فهم النزاع في السياق الإنساني والتنموي:-

النزاع مأخوذ من الفعل نَزَعَ واشتق منه، والنزاع بمعنى الشقاق، والتنازع بمعنى التجاذب الشديد والتخاصم، ونزاعه يعني خاصمه وجاذبه. والنزاع وضع اجتماعي ينخرط فيه طرفين أو أكثر، بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه واحتياجاته من القضية محل النزاع. ويمكن الوصول إلى مقارنة لمفهوم النزاع باستعراض التعريفات الآتية لمفهوم النزاع:

❖ "النزاع: هو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل طرف عدم توافق أهدافه مع الطرف أو الأطراف الأخرى أو عدم كفاية الموارد وعرقلة تحقيق الأهداف".

❖ "النزاع: هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح، وأن تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها بشكل تزامني".

من التعاريف السابقة يتبين أن النزاع مرتبط بشكل كبير بمجموعة عوامل منها: تضارب الأهداف، ندرة الموارد وعدم كفايتها، واختلاف المصالح. وهي ذات العوامل المرتبطة غالباً بالنزاعات التي تنشأ في السياق الإنساني والتنموي، فعند توصيف النزاعات التي تظهر في الأوضاع الإنسانية فهي نزاعات إما واسعة أو ضيقة ذات طابع اجتماعي، وحتى تلك التي لها أسباب سياسية أو عسكرية فجميعها تلتقي في جذورها بما يمكن توصيفه بتضارب الأهداف أو اختلاف المصالح، وينطبق ذلك على النزاعات في السياق التنموي مع التركيز في هذا المجال على الموارد باعتبارها مسبب أساسي للنزاع.

ولاستكشاف النزاع وإبراز مفهومه فلا بد من الربط بين النظريات التي تناولت النزاعات وبين البيئة موضوع الاستهداف، وهناك العديد من النظريات التي تتناول النزاع وتضع له موجّهات، وفي السياق الإنساني والتنموي اليميني تحديداً نستطيع تناول نظريتين لما لهما من تماثل مع الوقائع المشكلة للنزاعات المحلية، وكذلك لعلاقتها بالتأثيرات التي تُحدثها التدخلات الإنسانية أو التنموية دون أن تكون واعية لاحتياجات مكونات المجتمع المحلي أو خصائصه وهما:

- نظرية الاحتياجات الأساسية (Basic Human Needs)

- نظرية النوع (Gender)

• نظرية الاحتياجات الأساسية (Basic Human Needs)

هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعيقون إشباعها. ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية، فنحن نتحدث هنا عن الاحتياجات الأساسية. على سبيل المثال: إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياج. فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بدائل. والاحتياجات الأساسية منها ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة إلى الطعام والمأوى والإغاثة والصحة كلها احتياجات مادية، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك احتياجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والكرامة الإنسانية وتقدير الذات والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة.

جميع هذه الاحتياجات تعتبر جذور للمصالح التي تأتي في مستوى أقل عمقاً في النفس البشرية، وبالتالي فهي بذور للنزاعات. ومع بروز الاحتياجات المادية والمعنوية الكامنة في أعماق النفس البشرية في جوانب مثل تأمين سبل المعيشة، الرفاهية، الجاه والاحترام والتقدير، تتبدى الحاجة لتأمين تلك الاحتياجات وهنا يكون دور المصالح التي تنقسم بدورها إلى مصالح مادية ومعنوية ويمكن أن تتجلى كوسائل مشروعة وغير مشروعة.

وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر طرف ما - سواء كان فرداً أو جماعة- بأن جميع احتياجاته الأساسية أو بعضها غير مشبعة، أو أن هناك طرف أو أطراف أخرى - سواء كانت أفراداً أو جماعات -تحول دون إشباع هذه الحاجة. ولهذا فإن حلّ النزاعات هو أسلوب يسعى إلى إشباع الاحتياجات محل النزاع، أو إشعار أطراف النزاع بعدالة حقيقية في التعاطي مع احتياجاتهم. وفي السياق الإنساني الحالي في اليمن - ولأول مرة في تاريخه - ظهرت حاجات أساسية للناس بفئاتهم المتعددة ابتداءً من المتضررين المباشرين من الحرب والنازحين والمستضيفين، والفئات التي مسّها الضرر بشكل غير مباشر، وأفقرت الحرب وضعاً إنسانياً صعباً وتلاشياً كبيراً في أساسيات التنمية أيضاً، مما جعل كل تلك الفئات تفتقر للحاجات الأساسية كالغذاء والمأوى والصحة والتعليم وغيره، وضاعت ذرعاً بممارسات عرضية من هنا وهناك تخدش كرامتها وتفتت حقوقها، وبهذا تهيأت البيئة الخصبة لحدوث النزاعات مع توفر أسباب التنافس على الاحتياجات الأساسية.

• نظرية النوع (Gender)

الافتراض الأساسي في نظريات النوع بصفة عامة هو أن الإنسانية قد شهدت ظملاً شديداً تجاه النساء وهن نصف البشرية. وتُفرّق تلك النظريات بين فكرة الجنس البيولوجي وفكرة النوع، حيث أن الرجل والمرأة يختلفان من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي، ولكن اختلافهما من حيث النوع هو اختلاف فرضتها لتركيبية الاجتماعية وموقع كل منهما في المجتمع. وهذا الأخير هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل على المرأة ثم تولد تقييم اجتماعية كرسست هذا التفوق وبعدها تكونت التقاليد والعادات التي حملت المرأة أعباء محسوسة ومعنوية في مستويات عدة ابتداءً من المستوى الفردي ثم الأسري والمجتمعي.

وفي السياق اليمني وفي إطار الوضع الإنساني المتفاقم نتيجة الحرب والصراعات فإن هناك تأثيرات كبيرة على مختلف الفئات في المجتمع كما أسلفنا، لكن الفئات المتضررة أساساً في الظروف الطبيعية ستكون أكثر تضرراً وحرماناً بفعل الحرب، أهمّ نموذج لتلك الفئات المتضررة هي المرأة ويمكن القياس عليها ببقية الفئات المهضومة. هذه الوضعية التي تلحق الضرر بالمرأة تستدعي وضع معيار النوع الاجتماعي في مقدمة الأسس التي يبنى عليها استكشاف النزاعات وتوقعها، ففي بعض المحافظات اليمنية مثلاً تأتي المرأة كأحد أسباب النزاعات.

وبالرغم من قرب هاتان النظريتان من السياق اليمني إلا أن هذا لا يعني أنهما الوحيدتان الممكن استخدامهما في هذا السياق، بل هناك نظريات أخرى يمكن البناء عليها لاستكشاف مفهوم النزاع.

خلاصة ما سبق أنه لمعرفة النزاع في السياق الإنساني والتموي في الحالة اليمنية الراهنة فإن الحديث يكون مركزاً على علاقة هذه النزاعات بالاحتياجات الأساسية وبالنوع الاجتماعي كما لا بد من معرفة وتحليل البيئة المرتبطة بالنزاع قبل الشروع في أي تدخلات في المجال الإنساني أو المجال التموي، وهو ما يكسب المنظمات العاملة في المجالين فهماً واضحاً لطبيعة النزاع.

1-2 أنواع النزاع

1-2-1 النزاعات الداخلية: وهي النزاعات التي تحدث داخل الفرد، وتتعلق بالقرارات التي يجب على الفرد اتخاذها بخصوص الأهداف الشخصية أو استغلال الوقت، أو بخصوص الأخلاقيات ... إلخ.

على سبيل المثال: شخص مستاء من نفسه كونه كان يجب عليه أن يخرج هذا الصباح لأداء عمل ما ولكنه لم يفعل ذلك.

2-2-1 النزاعات الشخصية: تحدث بين شخصين أو أكثر، وتكون أكثر وضوحاً عندما يعجزان/يعجزوا عن التوصل إلى اتفاق حول هدف أو موضوع معين، وقد تأخذ هذه النزاعات أشكالاً تتفاوت ما بين الجدل أو الخلاف في الآراء وحتى العراك.

على سبيل المثال: يريد (علي) أن يستخدم السيارة في الذهاب الى المطار لاستقبال أصدقائه، بينما تريد زوجته الذهاب بالسيارة لزيارة أقاربها، هذا خلاف شخصي بين الزوج والزوجة بسبب تصادم احتياجاتهما.



3-2-1 النزاعات داخل المجموعة الواحدة: وتحدث هذه النزاعات بين الأفراد من أعضاء نفس

المجموعة، قد تكون هذه المجموعة فريق، أو طاقم عمل، أو حزب ... إلخ.

على سبيل المثال: تنازع أفراد من مجموعة النازحين في مخيم السلام في محافظة إب بخصوص الرغبة في الاستحواذ على الغرف التي يرون أنها الأجمل في المخيم الذي أقامته السلطة المحلية بالمحافظة بالتعاون مع اليونيسيف.

4-2-1 النزاعات بين المجموعات: وتحدث هذه النزاعات بين مجموعات مختلفة بغض النظر عن حجم هذه المجموعات

(فصول دراسية، فرق كرة قدم، أحزاب، منظمات، عصابات، طوائف دينية، دول).

على سبيل المثال: النزاع بين قبيلتين متجاورتين، أو شباب من حارتين مختلفتين.

3-1 مراحل تفاقم النزاع وأهميتها

النزاع يمر بمراحل متعددة وهو ما يُطلق عليه "تفاقم النزاع" فهو يبدأ بمشكلة بسيطة أو اختلاف في المواقف، ومع توفر عوامل مولدة للنزاع يتخذ مساراً تصاعدياً باتجاه الذروة، مروراً بمراحل متعددة كما يأتي :-

- الاختلاف -

الاختلاف يرجع إلى فروق طبيعية بين شخص وآخر، على سبيل المثال : الاختلافات الناجمة عن الانتماءات الجغرافية كتلك الحاصلة بين فرد من صنعاء وآخر من حضرموت وثالث من عدن، أو الاختلافات في المواصفات البدنية كطول القامة أو الوزن، أو الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، أو الاختلافات في السمات الشخصية.

- المشكلة -

هي حالة من التوتر وعدم الرضا الناجمين عن بعض المواقف أو الصعوبات، التي ظهرت بسبب تعارض الأهداف أو تضارب المصالح، وهناك من يرى أن المشكلة ليست مرحلة من مراحل النزاع وإنما مؤثر عارض كان سبباً في الانتقال من مرحلة الاختلاف إلى مرحلة الخلاف. أما إذا اتخذت المشكلة مساراً معقداً، فإنها تكون سبباً سريعاً ومؤثراً لحدوث الخلاف ثم تفاقم النزاع.

الخلاف :-

لا تعد الفروق والتمييزات الطبيعية بين الأفراد والجماعات أسباباً للخلاف، وإنما إلى التمسك الشديد بالرأي أو الموقف ورفض التنازل عنه مع عدم إبداء مبررات منطقية، فهو مفهوم يشير إلى المعارضة، والتضاد وعدم التطابق في الشكل والمضمون، وتفاوت وجهات النظر نتاجاً لمشكلة أو موقف معين، وعلى أسلوب الوصول للهدف.

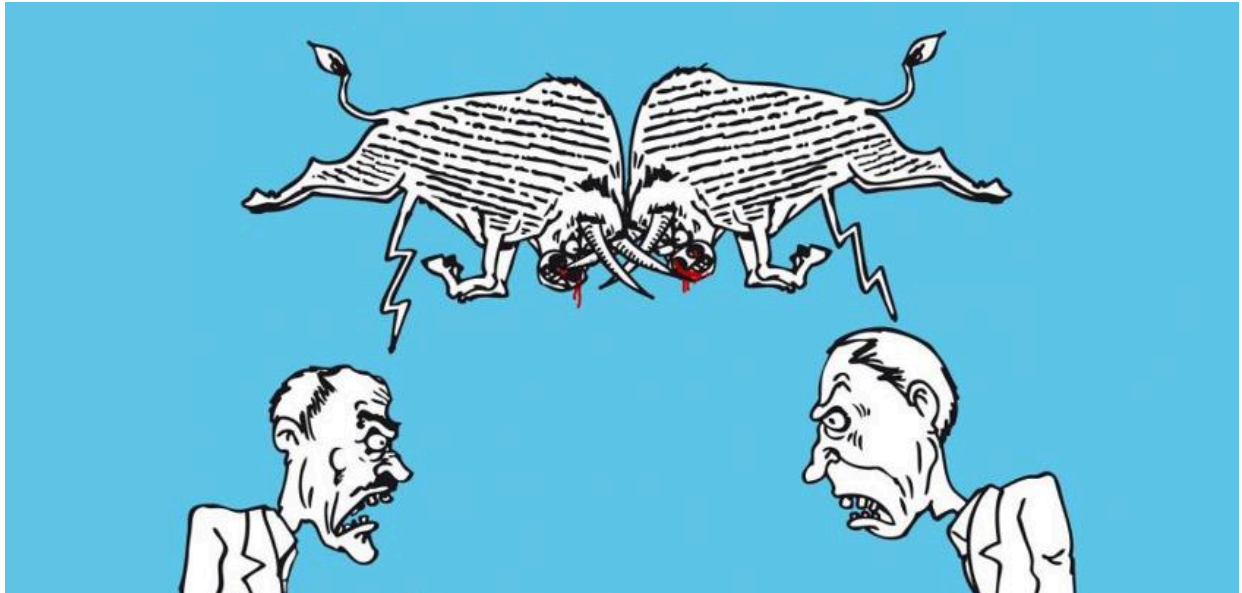
النزاع :-

النزاع وضع اجتماعي ينخرط فيه طرفين أو أكثر بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالح واحتياجات في مجالات محددة. عادةً ما يكون النزاع في البداية عبارة عن مناقشات قبل الصراع الذي يبرز فيه تضارب الأهداف والتنافس على المصالح عند فردين أو مجموعة أو بين التكتلات أو القبائل وحتى بين الدول.

قد يبدو للبعض أن النزاع هو مرادف للصراع، ولكن في الحقيقة فإن النزاع مفهوم يختلف عن الصراع، إذ يمثل النزاع مرحلة سابقة مباشرة للصراع ويعبر عنه بأنه "المناقشات حول موضوع محدد دون الحديث فيه مباشرة أو دون الدخول في احتكاك مباشر" فهو "نزاع من خلال تصرفات مستقلة لفرد أو جماعة ما ضد فرد آخر أو جماعة أخرى"، ويؤدي النزاع إلى ازدياد حالة التوتر وعدم الرضا بين الطرفين المتنازعين، وإذا استمرت حالة النزاع فإنها تؤدي إلى الصراع.

الصراع :-

أن يتنافس ويتواجه طرفان أو أكثر حول أهداف متضاربة سواء كانت حقيقية أو حسية، أو حول موارد محدودة، ويبدأ مع أول احتكاك مباشر بين الطرفين.



الأزمة :-

تعني تهديداً وخطراً متوقماً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والتي تحد من عملية اتخاذ القرار، بمعنى آخر فإن الأزمة تعتبر نتيجة نهائية لتراكم العديد من التأثيرات، وتنتج عن حدوث خلل مفاجئ يؤثر في المقومات الرئيسية للنظام، وتشكل تهديداً صريحاً واضحاً لبقاء الفرد أو المنظمة أو النظام نفسه.

العنف :-

سلوك يتسم بالعدوانية يصدر من طرف (فرد أو جماعة) بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر، محدثاً أضراراً مادية أو معنوية أو نفسية (للفرد أو الجماعة). وهو انتهاك للشخصية الإنسانية (مادياً أو معنوياً)، وتعد على الآخر أو إنكار لوجوده أو إقصاؤه وتهميشه، وهو استخدام للقوة استخدام مفرط أو غير مشروع يهدف لإجبار الآخر على القبول بشيء يرفضه أو يتصادم مع معتقداته أو يمثل تنازلاً عن حق أو يعد إهانة لكرامته الإنسانية أو تقييد لحرياته، وتتعدد مستوياته وأدواته ويمكن أن يكون العنف مباشراً أو غير مباشر. والعنف مرحلة متقدمة من النزاعات، ومع العنف تتبدى أضرار التصادم، أو يتطور الصراع والأزمة إلى ممارسات قاسية إلى الحد الذي يهدد السلامة الشخصية أو السلام الاجتماعي، بل إن العنف قد يظهر في أي مرحلة من مراحل النزاع، ما يتطلب من العاملين على النزاعات الاجتهاد في منع حدوث العنف في أي مرحلة لأن الآثار المترتبة عنه تسبب تعقيدات في بنية النزاع تصعب عملية التوافق وإنتاج الحلول أو القبول بها.

متى يصبح النزاع عنيفاً ؟

- عندما تنقطع قنوات الحوار.

- عندما تكون المظالم عميقة ولا يُسمح بالتعبير عنها.

- عند تصاعد واحتدام الآراء المتعارضة والمتناقضة.

والسؤال المطروح هنا هو : هل من الممكن أن يكون العنف مشروعاً ؟ ولمن ؟

يكون العنف مشروعاً في التعامل مع المجرمين الخارجين عن القانون ممن تلحق سلوكياتهم الأذى الفادح بالمجتمع، وللدولة حصراً حق ممارسة هذا النوع من العنف لحماية المجتمع أو الحقوق العامة والخاصة، وحتى هذا النمط من العنف مقيد بقوانين وسياسات إجرائية صارمة، تجعل من أي ممارسات عنفية تمارسها الدولة دون توافر مسوغاتها انتهاكاً يستوجب محاسبة المتسببين فيه.

الحرب :-

تعد الحرب أوسع مساحات الممارسات العنفية وأسوأها على الإطلاق، يجوز تعريفها بأنها عملية عنف جماعية تستهدف المساس بسلامة الأفراد والجماعات وتقويض البنى المادية والإنسانية على السواء.

التساؤل الأول هنا هو : ماذا نستفيد من معرفة ترتيب مراحل تفاقم النزاع ؟

والتساؤل الثاني هو : هل نحتاج إلى مواجهة الخلاف مبكراً قبل أن يتفاقم وينتقل إلى مرحلة المشكلة ثم النزاع وتكوين

الصراع؟

الإجابة : نعم ، حيث يفضل أن يتم إدارة الخلاف في مرحلة مبكرة ، فإن عيوب عدم إدارة الخلاف مبكراً تؤدي إلى :-

1- تفاقم الخلاف وانتشاره بين الآخرين.

2- تشتيت طاقات المجتمع والبشر.

3- تدني نسبة الإنتاجية نتيجة هدر الطاقات.

وفي حالات كثيرة يتصاعد النزاع إلى مستويات خطيرة ثم يستقر ويبدأ بالهبوط عندما تبدأ عمليات التعامل مع النزاع، وقد تصل المفاوضات والحوارات إلى اتفاقات وتفاهمات منها العودة إلى جذور النزاع وتفكيكها لتجنب تكرار النزاع مجدداً، وهو ما يطلق عليه دورة حياة النزاع.

تكمن أهمية التعرف على مراحل النزاع في أن التعامل مع النزاع يكون أكثر سهولة في مرحلته المبكرة، كما أن معرفة مرحلة ومستوى النزاع يساعدان في تحليله بشكل جيد وبالتالي استخدام الأدوات المناسبة معه، وأيضاً تبسط هذه المعرفة عملية إيجاد الحلول.

- منهجية التحسس للنزاعات والمفاهيم المتعلقة بها

1-1 مفهوم التحسس للنزاعات

يقصد بها قدرة المنظمة على:-

❖ فهم البيئة التي تعمل فيها: أي القدرة على تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي الراهن في تلك البيئة وتحديد أسباب النزاع، مستوى النزاع، العوامل التي أدت/ أو تؤدي إلى النزاع، ديناميكيات القوة، كذلك الجور والتهميش التاريخي.

❖ فهم التفاعل والعلاقة المتبادلة بين تدخلاتها والبيئة المستهدفة: ويشير إلى الوعي بطبيعة تلك البيئة والآثار المتبادلة نتيجة التفاعل بين النزاع والتدخل، أي تلك التي يمكن أن يحدثها النزاع على التدخل، وآثار التدخل على ذلك النزاع، بما في ذلك الآثار السلبية غير المقصودة التي يمكن أن تحدث بسبب التدخل.

❖ تصميم وتكييف وتنفيذ تدخلاتها التتموية بناء على فهم ذلك التفاعل والعلاقة المتبادلة من أجل تجنب الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية.

البيئة: ويقصد بها البيئة التي تعمل بها المنظمة والتي قد تتدرج من القرية، المجتمع، العزلة، المديرية، المحافظة والإقليم، وتصل إلى الدولة والدول المجاورة أيضاً، وفي هذا الدليل يقصد بها البيئة الجغرافية والاجتماعية المستهدفة بالتدخل والمتأثرة بالنزاع.

التدخل: ويقصد به مجموعة من الأنشطة الإنسانية أو التتموية أو تلك التي تهدف إلى بناء السلام وتعزيز التعايش السلمي، قد يكون التدخل صغيراً مثل: (مساعدة أبناء قرية ما في حفر وبناء بئر ماء) أو كبيراً مثل: (إجراءات إحلال السلام في منطقة تشهد مواجهات قبلية واضطرابات أمنية).

التفاعل والعلاقة المتبادلة: يشير إلى العلاقة العكسية بين التدخل والبيئة التي يستهدفها، ويقصد به أثر التدخل على البيئة المستهدفة وأثر تلك البيئة على التدخل.

الآثار السلبية والإيجابية: ويقصد بها وصف للتفاعل والعلاقة المتبادلة المذكورة أعلاه وذلك فيما يخص مساهمتها في رفع أو خفض العنف أو التوتر، وهو ما سينعكس لاحقاً في التغييرات التي ستطرأ على التدخل أو ما يسمى بمرحلة إعادة التصميم والتي سيرد الحديث عنها في خطوات المتابعة والتقييم الحساسة للنزاعات.

كما تُعرف منهجية التحسس للنزاع بأنها "ممارسة منهجية تتبناها المنظمات الإنسانية والتتموية لضمان مساهمة أعمالهم وأنشطتهم في تخفيض الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية في البيئة التي يعملون بها، بناءً على وعي كافٍ بالتفاعلات والعلاقات المتبادلة بين تلك الإجراءات والأنشطة وبين البيئة المستهدفة".

كما تُعرف بأنها: "الجهود والطرق والأدوات المستخدمة للعمل في بيئة ما بهدف تجنب الآثار السلبية الهدامة المقصودة وغير المقصودة، والإسهام في بناء السلام بقدر الإمكان من خلال تعزيز الآثار الإيجابية لذلك العمل".

ولتوضيح منهجية التحسس للنزاعات بشكل أكبر يمكن مقارنتها بمدخل صناعة السلام المتداول بشكل أوسع في مواقف ما بعد الحروب والصراعات.

2-1 الفرق بين "صناعة السلام" و "منهجية التحسس للنزاع"

صناعة السلام	منهجية التحسس للنزاع
<p>التعريف: يقصد بها الإجراءات التي يتم تصميمها لتوطيد علاقات السلام وتعزيز قدرات المؤسسات الحيوية السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية لإدارة وحل النزاعات، وكذلك تعزيز أي آليات أخرى تعمل على خلق أو تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق سلام مستدام.</p>	<p>التعريف: يقصد بها قدرة المنظمة على:-</p> <ul style="list-style-type: none"> ❖ فهم البيئة التي تعمل فيها؛ ❖ فهم التفاعل والعلاقة المتبادلة بين تدخلاتها والبيئة التي تعمل فيها؛ ❖ العمل بناء على فهم ذلك التفاعل من أجل تجنب الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية.
<p>الهدف الرئيسي: العمل على النزاع، من خلال السعي لمكافحة المسببات الرئيسية للنزاع والعنف، والمساهمة في إحلال السلام على أوسع نطاق في المجتمع.</p>	<p>الهدف الرئيسي: العمل في بيئة النزاع، من خلال السعي لخفض الآثار السلبية وتعزيز الآثار الإيجابية للبرامج والتدخلات على النزاع (وقد يشمل عوامل أخرى أيضاً).</p>
<p>نطاق التطبيق: تنطبق على برامج صناعة وبناء السلام والتي يكون هدفها هو إحلال السلام ومكافحة العنف، كما يمكن أن يكون مثل هذا الهدف جزءاً من برامج تنموية أو إغاثية أو غيرها، أو قد يكون ضمن برنامج لبناء السلام مستقل بذاته.</p>	<p>نطاق التطبيق: تنطبق على كل البرامج وفي كل المجالات، وفي كل مراحل النزاع (الكامنة، الساخنة، بعد الحرب أو الصراع) بما في ذلك برامج بناء السلام نفسها.</p>
<p>التحليل المطلوب: تتطلب فهم عميق للمسببات الرئيسية للنزاع والديناميكية بين العوامل المؤثرة والفاعلين الرئيسيين من أجل ضمان فعالية المشروع وصلته بالواقع.</p>	<p>التحليل المطلوب: تتطلب فهم لطبيعة النزاع (مثل: تحليل عناصر التفريق، عناصر التجميع) من أجل تجنب تعزيز عوامل التفرقة وتجنب إضعاف عوامل التجميع ولمّ الشمل.</p>
<p>معايير الفاعلية: قدرة البرامج أو المشاريع على خفض قوة المسببات الرئيسية للنزاع، والإسهام في إحلال السلام على أوسع نطاق في المجتمع المستهدف.</p>	<p>معايير الفاعلية: على أقل تقدير، قدرة البرنامج أو المشروع على تجنب تأجيج النزاع، بالإضافة إلى القدرة على المساهمة الإيجابية في تخفيف حدة النزاع.</p>

• مبادئ منهجية التحسس للنزاع:-

هناك العديد من المبادئ اللازمة لمنهجية التحسس للنزاعات، ولا تقتصر المنهجية عليها فقط تشمل مبادئ أكثر، بناءً على البيئة التي تعمل فيها المنظمة، ومنها المبادئ الآتية:-

- التشاركية عبر إشراك كل المعنيين في المجتمع في تنفيذ الأنشطة وفي بقية مراحل المشروع وحتى في التخطيط على مستوى المنظمة.
- احتواء كل الفاعلين والقضايا ووجهات النظر.
- الحيادية في العلاقة مع الفاعلين، وكذلك في النظرة تجاه قضاياهم.
- الشفافية.
- احترام خصوصية الأشخاص في معاناتهم أثناء النزاعات.
- مسؤولية الأشخاص عن أفعالهم.
- الشراكة والتسيق.
- التكامل والانسجام.

4-1 الحاجة لمنهجية التحسس للنزاعات وأهميتها

إن دمج حساسية النزاع في التدخلات الإنسانية والتنمية يعني التفكير بطريقة مختلفة إلى حد ما عن ما هو معروف عند إعداد وتصميم البرامج والمشاريع الإنسانية والتنمية، كما أن ذلك يتطلب أيضاً تغييراً في النمط المؤسسي للمنظمة، وذلك لأن دمج منهجية التحسس للنزاعات قد يحتاج إلى موارد أكثر (مالية وبشرية)، لكن في المقابل عندما يستمر تطبيقها من قبل المنظمة في برامجها وأطرها وإجراءاتها، فإن الاحتياج إلى مثل تلك الموارد سينخفض مع مرور الوقت، كما أن تكاليف تلك الموارد لا تُعد كبيرة إذا ما قورنت بالتكاليف المحتملة عند فشل البرامج بسبب عدم تحسسها للنزاع في المناطق المستهدفة. أن تتبنى المنظمة منهجية التحسس للنزاعات، فإن ذلك يعني رفع مستوى الفاعلية في برامجها وتخفيف المخاطر على طاقم البرامج والفاعلين المجتمعيين الذين قد يتم إشراكهم في تلك البرامج وكذلك خفض مستوى حدوث أو تصعيد العنف في البيئة المستهدفة، كما أن هناك أسباباً أخرى تؤكد أهمية تبني منهجية التحسس للنزاعات يمكن تلخيصها كالآتي:-

- تشير الكثير من التقارير والتقييمات بأن التدخلات في مناطق النزاع عادة ما تسبب الضرر وأن آثارها الإيجابية تكون قليلة بسبب عدم إدماج التحسس للنزاع ضمن إجراءات التخطيط والتنفيذ لتلك التدخلات.
- وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى التحسس للنزاع ومستوى فعالية برامج الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وصناعة السلام.

كما أن عدم إدماج منهجية التحسس للنزاعات في مراحل التخطيط والتنفيذ للبرامج قد يؤدي إلى إلحاق أضرار بالمنظمة قد تتمثل في الآتي:-

- ✓ تبيد موارد المنظمة في برامج غير مستدامة، قد تؤدي إلى تأجيج النزاع والعنف في أوساط المجتمع المستهدف؛
- ✓ إجبار المنظمة على إيقاف برامجها أو تحويلها إلى مناطق أخرى، أو تنفيذ بعض الأنشطة وإيقاف البعض الآخر؛
- ✓ تعرض طاقم المنظمة وكذلك المستفيدين للخطر الناجم جراء تنفيذ تلك البرامج.

إضافة إلى ذلك فإن أي تدخل غير حساس للنزاع حتى وإن حقق أهدافه المرجوة (مثال تموي: استكمال شق ووصف طريق بطول بضعة كيلومترات في منطقة معينة) إلا أنه في النهاية قد ينجم عنه تجدد أو نشوب نزاع وربما يؤدي إلى خسارة في الأرواح والممتلكات المادية و البنى التحتية والاقتصادية.

5-1 مبدأ عدم إلحاق الضرر (Do No Harm) Framework

تم تطوير هذا الإطار بناء على خبرات العاملين في مجال التنمية والأعمال الإنسانية، حيث يُعد أداة لتحليل التفاعلات بين التدخل والنزاع في المناطق المستهدفة، ويتم استخدامه للاستفادة منه في التخطيط والمتابعة والتقييم للبرامج الإنسانية والتنمية، ويتكون هذا الإطار من سبع خطوات يتم اتخاذها بالتتالي عند التخطيط أو التصميم أو المتابعة أو التصميم للمشاريع الإنسانية والتنمية، وهي على النحو الآتي: -

الخطوة الأولى: فهم بيئة النزاع

ويتم ذلك من خلال تحديد نطاق برنامج التدخل (المساحة الجغرافية والاجتماعية التي سيتم تنفيذ البرنامج فيها) وتحديد المشكلات بين المجموعات في داخل المجتمع المستهدف والتي أدت إلى النزاع / أو تعتبر ذات خطورة وقد تؤدي إلى تأجيج الصراع في المجتمع، مع التركيز على تحديد العلاقة بين البرنامج/ التدخل وبيئة النزاع.

الخطوة الثانية: تحليل عوامل التفرقة ومصادر التوتر

وتتم من خلال تحليل عوامل التفرقة والتي لأسباب هيكلية قد تعود لتاريخ طويل من عدم المساواة، وعوامل أخرى تعود لأسباب مباشرة وحديثة إما بسبب العلاقات الاقتصادية أو السياسية أو غيرها، وتلك العوامل تنقسم إلى عوامل منبعثة من داخل المجتمع وأخرى مثارة من قوى خارجية.

الخطوة الثالثة: تحليل عوامل التجميع وقدرات المجتمع على بناء السلام وتعزيز التعايش السلمي

1. إن أي مجتمع يعاني من نزاعات، فبالقدر الذي توجد فيه عوامل للتفرقة، فإن هناك عوامل للتجميع تحافظ على بقاء مترابطاً إلى حدٍ ما، فعلى سبيل المثال الأسواق المشتركة، البنية التحتية، الخبرات المشتركة، الأحداث التاريخية، القناعات والمعتقدات المشتركة، المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع وهكذا.
2. كما أن هناك مؤسسات في المجتمع تعمل على تعزيز التعايش السلمي مثل نظام القضاء والعدل سواء كان رسمي أو قبلي، العادات والتقاليد القبلية التي تعزز التعايش السلمي، قوات الشرطة، عقلاء المجتمع أو كبار السن، مثقفي المجتمع والمدرسين، وأئمة الجوامع، وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية التي تحظى بالثقة والاحترام.

الخطوة الرابعة: تحليل البرنامج/ المشروع/ التدخل

ويتم ذلك من خلال تحليل تفاصيل المشروع أو البرنامج الذي سيتم تنفيذه في المجتمع، وهنا يلزم التنبيه إلى أن الخلل أو الأثر السلبي لا يكون بسبب المشروع ككل، وإنما غالباً ما تؤدي التفاصيل والإجراءات التي يتم بها تنفيذ المشروع إلى إحداث ذلك الأثر على بيئة النزاع.

الخطوة الخامسة: تحليل أثر المشروع أو التدخل على بيئة النزاع (عوامل التفرقة وعوامل التجميع)

تحليل تأثير كل جانب من جوانب التدخل على عوامل التفرقة/ التوتر من جهة وعلى عوامل التجميع/ قدرات المجتمع على بناء السلام من جهة أخرى، وغاية التحليل توفير الإجابات على الأسئلة الآتية:-

1. من المستفيد ومن الخاسر من التدخل؟ وهل يؤدي ذلك التدخل إلى صراع محتمل؟
2. هل هناك تجاهل أو تغييب للفرص التي تعزز عوامل التجميع في المجتمع المستهدف؟ وهل يعمل التدخل على تقويض أو إضعاف قدرات المجتمع لبناء السلام؟
3. ما هي الموارد التي يوفرها التدخل للمجتمع؟ وما تأثير تلك الموارد على النزاع؟

الخطوة السادسة: وضع الخيارات اللازمة لتخطيط وتصميم البرنامج/ التدخل

البداية هنا في التفكير حول احتمالية وجود عنصر من عناصر البرنامج أو التدخل قد يعزز عوامل التفرقة ويغذي مصادر التوتر، أو حول وجود عنصر من عناصر البرنامج أو التدخل قد يؤثر بشكل سلبي على عوامل التجميع (يقوض أو يضعف عوامل التجميع وقدرات المجتمع على بناء السلام).

وعليه: يتم وضع الخيارات اللازمة بطريقة تضمن مساهمة البرنامج في إضعاف عوامل التفرقة ودعم وتعزيز عوامل التجميع، والبدء باختبار تلك الخيارات باستخدام خبرات المنظمة أو توظيف استشارات خبراء في ذلك المجال ، ويمكن إنجاز ذلك بتوفير الإجابة على الأسئلة الآتية:-

- ما هو الأثر المحتمل لكل خيار على عوامل التفرقة/ مصادر التوتر؟
 - ما هو الأثر المحتمل لكل خيار على عوامل التجميع/ قدرات المجتمع على بناء السلام؟
- يتم بعدها القيام بتحديد الاختيار الأفضل/ الأمثل ثم الشروع في إعادة تصميم البرنامج.
- باستخدام إطار التدخل بلا ضرر مقترح استثمار (تحليل النزاع وعلاقته بالتدخل)

- تطبيق منهجية التحسس للنزاع

يرتبط تطبيق منهجية التحسس للنزاعات بشكل وثيق بمرحلة تحليل النزاعات والسياق في البيئة المستهدفة، لأن تصميم مشروع حساس للنزاع أو تعزيز قدرة المنظمة على التحسس للنزاعات لا يتم إلا وفق تحليل ممنهج بخطواته وأدواته، وهو المتناول بالتفصيل في الوحدة الأولى من هذا الدليل. والمعلوم أن تطبيقات منهجية التحسس للنزاعات تتعدد في مستويات متفاوتة، لذلك وكون هذا الدليل معني بتعزيز قدرات المنظمات في التحسس للنزاعات في إطار تدخلاتها الإنسانية و التنموية فسيولي تركيزاً أكبر على تطبيق هذه المنهجية في دورة حياة المشروع وهو ما يحقق قدراً أكبر من الفائدة، ولهذا لزاماً علينا التطرق للإجراءات التي يجب أن تراعي المنظمة اتباعها في إطارها وبنيتها المؤسسية حتى تكون عملياً مهيأة للتحسس للنزاعات.

2-1-2-1 تطبيق منهجية التحسس للنزاع في دورة حياة المشروع (للمشاريع الإنسانية و التنموية)

إن دمج الحساسية للنزاع على مستوى المشروع أو البرنامج يتطلب الوعي الكامل بأسباب وديناميكيات النزاع عند تصميم المشروع بناءً على التحليل المعمق للنزاع في البيئة المستهدفة، إضافة إلى إنشاء قنوات اتصال فعالة بين مستويات المنظمة الدنيا والعليا (من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى والعكس) لتسهيل تمرير وانتقال القرارات والتوجيهات والتدابير الاستراتيجية من المستويات العليا إلى الدنيا وأيضاً سهولة تدفق المعلومات والبيانات والملاحظات من المستويات الدنيا إلى العليا ما يساهم في خلق إدارة مستجيبة ويعزز فرص التعلم ولتحقيق تنمية مستدامة وسلام عادل يتوجب تنفيذ كل خطوة من خطوات مراحل حياة المشروع بطريقة حساسة للنزاعات (التخطيط- التنفيذ- المتابعة- التقييم).

2-1-2-2 مرحلة تحديد الاحتياج

إن التوقيت الأمثل لتحليل النزاع في البيئة والمجتمع المستهدف يكون في مرحلة تحديد الاحتياجات قبل تنفيذ المشروع مع تواجد حاجة لإجراء مسح احتياجات وتوافر لدى المنظمة الوقت والموارد اللازمة لذلك. وهو ما يتطلب أن يتمتع طاقم تنفيذ مسح الاحتياجات بالوعي الكامل بأن إجراءات المسح بحد ذاتها بإمكانها أن تؤدي إلى التوتر والنزاع، وهو الأمر الذي يستدعي تنفيذها أيضاً بطريقة حساسة للنزاع.

هل يمكن تحليل النزاع من خلال استخدام أدوات تحليل الاحتياج أو غيرها من الأدوات؟
يمكن أن يتم تحليل النزاع بشكل مستقل أو يتم بالتزامن مع عملية تحليل الاحتياج، كما أن نتائج تحليل الاحتياج ونتائج تحليل النزاع يمكن أن تكمل بعضها البعض، وتوفر للمنظمة معلومات عن القضايا التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار. كأن تقوم المنظمة -في مرحلة إعداد وتصميم أدوات تحليل الاحتياج أو الهشاشة- بدمج الأسئلة الخاصة بتحليل النزاع في نماذج التحليل.

2-1-2 مرحلة التصميم

والمقصود بها دمج الحساسية للنزاع في مرحلة تصميم المشروع، ومراعاة التأثيرات المتبادلة بين كل نشاط من أنشطة المشروع مع أسباب وديناميكية النزاع، والبناء على ذلك لمعرفة ردود الأفعال المحتملة للتدخلات، واستخدام نتائج تحليل النزاع لمراجعة وتصميم جميع مكونات المشروع، بما في ذلك:-

- ✓ ما الذي سيقدمه المشروع؟
- ✓ من الذي سيقوم بتنفيذ المشروع؟ ولمصلحة من سينفذ؟
- ✓ من هم المستفيدين والمشاركين في المشروع؟
- ✓ ما هي المناطق التي سيستهدفها المشروع؟
- ✓ متى سيتم تنفيذ أنشطة المشروع؟
- ✓ كيف سيتم تنفيذ المشروع؟

دمج نتائج تحليل النزاع في تصميم المشروع:

إن ربط نتائج تحليل النزاع مع المشروع بشكل فعال يعد أهم التحديات التي تواجه المختصين في صياغة وتصميم المشاريع، ولضمان دمج نتائج التحليل في مرحلة تصميم المشروع يتطلب جهود مركزة لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة ببيئة النزاع والتي لا تكون متعلقة بالضرورة بأهداف المشروع في كل المجالات التنموية الإنسانية ومشاريع بناء السلام. فعند تحليل نتائج مسح الاحتياج الخاصة بالمشاريع التنموية والإغاثية والتي عادة ما تتعلق بمجالات مختلفة مثل: (التعليم- الصحة- سبل المعيشة- المياه والإصحاح البيئي.. إلخ)، فمن الأنسب تخصيص وقت لتحليل قضايا النزاع وعلاقتها بالمشروع والتفكير في الخيارات التي يمكن اتخاذها تجاه تلك القضايا، أما عندما يتعلق الأمر بمشاريع بناء السلام فيمكننا استخدام نتائج تحليل النزاع بشكل مباشر في تصميم المشروع.

تحديد المستفيدين:

1. تحديد المستفيدين يعد مهماً من وجهة النظر الحساسة للنزاع، فطريقة اختيار المستفيدين قد يكون لها أثر مباشر على إحداث أو تصعيد التوتر في المجتمع، كما أن تحديد المستفيدين يُعد تحدياً أمام المنظمات، خاصة تحديدهم من الجهات الداعمة، وعليه ينبغي مراجعة طريقة تحديد المستفيدين كجزء من إجراءات تصميم المشروع، مع مراعاة الآتي:-
2. التأكد من أن المجموعات المجاورة للمجموعة المستهدفة من التدخل قد أخذت بالاعتبار عند إجراء عملية تحليل الاحتياج والنزاع.
3. التفكير بطريقة تحقق إشراك المجتمعات المجاورة في الأنشطة المنفذة وبناء علاقات إيجابية معها.
4. إشراك المجتمع في وضع المعايير الخاصة باختيار المستفيدين، وضمان شفافية وشمولية الإجراءات، وإشراك المجتمع في تلك الإجراءات ينمي الشعور بملكية المجتمع للمشروع ويسهم في تقليص احتمالات حدوث نزاع أو توتر أثناء التنفيذ.
5. ضمان وصول المعلومات الكافية حول القرارات المتخذة بشأن المستفيدين إلى كل أفراد المجتمع (المستفيدين وغير المستفيدين) مع وجود آلية للتغذية الراجعة وتبادل المعلومات.
6. التواصل مع الجهات الداعمة في حالة عدم تنبؤها بأن معايير اختيار المستفيدين الموضوعية من قبلهم قد تؤدي إلى رفع مستوى التوتر في المجتمع وتعيق تنفيذ المشروع.

دمج الحساسية للنزاع في الإطار المنطقي للمشروع:

الإطار المنطقي هي أداة مستخدمة بشكل واسع عند تصميم المشاريع، وعادة ما تكون من متطلبات الداعمين لتمويل أي مشروع، وتحتوي هذه الأداة على عمود يسمى "المخاطر والفرضيات" وهو المكان المناسب لتحديد المجالات أو العوامل التي يمكن أن يتفاعل فيها المشروع مع النزاع، كما أن احتواء الإطار المنطقي على مخاطر وافتراسات تتضمن قضايا ذات حساسية للنزاع سيسهم في التقييم الفعال للمشروع ويضمن مرونة المشروع وقابليته للتعديل والتكيف أثناء مرحلة التنفيذ. فعلى سبيل المثال: إذا كان هناك حاجة لتعديل تصميم المشروع في مرحلة متأخرة نتيجة للتغيرات التي طرأت على البيئة المستهدفة، فإن الجهة الداعمة ستتجاوب مع ذلك التعديل بشكل إيجابي نظراً لأن تلك القضايا تم ذكرها في خانة "المخاطر والفرضيات" في الإطار المنطقي أو في الجزء الخاص "الصعوبات المتوقعة وكيفية التغلب عليها".

دمج الحساسية للنزاع في ميزانية المشروع:

إن تخصيص بعض البنود لصالح إجراءات وأنشطة الحساسية للنزاع في الميزانية سيسهل من ضمان الحساسية للنزاع في بقية مراحل المشروع، ويمكن أن تشمل الميزانية البنود الآتية:

- ❖ ميزانية تحليل متكامل للنزاع أو تحديثه في بداية المشروع ولمراجعة ذلك التحليل كجزء من أنشطة المتابعة.
- ❖ ميزانية لبناء القدرات حول الحساسية للنزاع للطواقم والشركاء المشاركين في المشروع (كما يمكن إشراك ممثلي المجتمع إذا كانت هناك جدوى).
- ❖ ميزانية أنشطة المتابعة التشاركية مع أعضاء المجتمع المستهدف.
- ❖ ميزانية آليات التغذية الراجعة والمساءلة والاتصال مع المجتمع المستهدف.
- ❖ ميزانية إضافية للأنشطة التي تظهر مع مرحلة إعادة التصميم نتيجة لمخرجات تحليل النزاع التي أظهرت ضرورة تنفيذ تدخلات معينة تفادياً لنزاعات متوقعة.

دمج الحساسية للنزاع في الخطة الزمنية للمشروع:

- ❖ ينبغي تضمين أنشطة تحليل الحساسية للنزاع في الخطة الزمنية للمشروع، ومن الأفضل أن يتم الانتهاء من تنفيذها والتفكير في نتائجها قبل البدء بالأنشطة الرئيسية للمشروع، وإلا فإن ذلك سيكون متأخراً لعمل أي تعديلات بناء على نتائج تحليل النزاع.
 - ❖ تخصيص الزمان والمكان للتفكير ونقاش القضايا المتعلقة بالنزاع، وينبغي إدراج ذلك في الخطة الزمنية للمشروع، فعلى سبيل المثال: إدراج وقت لمناقشة قضايا النزاع في أجندة اجتماعات المشروع.
- كيف يتم متابعة مؤشرات حساسية النزاع:

• مؤشرات التدخل

الهدف من المؤشر هو توفير معلومات عن مدى تحقيق التدخل للأهداف المرجوة منه، وهذه المؤشرات عادة ما يتم وضعها في نظام المتابعة والتقييم لأي مشروع ، ويمكن أن توفر معلومات متعلقة بحساسية النزاع إما بشكل ضمني أو معلومات منفصلة.

فعلى سبيل المثال: وضع مؤشرات التدخل الخاصة بمشروع سبل العيش في مديرية جبل راس، كالاتي:

- نسبة الأسر في المديرية التي تفيد بحصولها على الغذاء الكافي للأسرة خلال السنة.
 - نسبة الأسر من المجتمع (أ) ومن المجتمع (ب) التي تفيد بحصولها على الغذاء الكافي للأسرة.
- فهذه المؤشرات توفر لنا معلومات ضمنية حول مدى تأثير المشروع على التوتر بين المجتمع (أ) والمجتمع (ب)، من خلال نسبة الأسر من المجتمع (أ) ومن المجتمع (ب) التي تفصح أنها استفادت من المشروع.

• مؤشرات النزاع/ البيئة

وضعت مؤشرات النزاع/ البيئة بشكل مستقل في المشروع، وعادة ما تجيب على الأسئلة الآتية :

❖ هل هناك تغيرات ملحوظة في البيئة المستهدفة؟

❖ ما هي التطورات التي طرأت على التوتر وقضايا النزاع في المناطق المستهدفة؟

فهذه المؤشرات تساعد طاقم المشروع على تحديث تحليل النزاع، ونظراً لديناميكية قضايا النزاع وتطورها من حين لآخر فإن متابعة مثل هذه المؤشرات يعد عنصراً أساسياً في عملية التنمية الحساسة للنزاع.
مثال: معدل تكرار أحداث العنف بين المجتمع (أ) والمجتمع (ب) في مديرية جبل رأس خلال فترة ثلاثة أشهر.

• مؤشرات التفاعل بين التدخل والبيئة

عادة ما تجيب هذه المؤشرات عن الأسئلة الآتية:

❖ هل هناك تأثير للتدخل على البيئة/النزاع وكيف؟

❖ هل أثر التدخل على توترات أو قضايا نزاع بعينها، أو أدى إلى بعض التطورات في البيئة المستهدفة؟

هذه المؤشرات ستوفر لنا معلومات حول التفاعلات المباشرة بين المشروع والبيئة التي يعمل بها، كما يتطلب جمع مثل هذه المعلومات التفكير بالجوانب والطرق النوعية عند تنفيذ أنشطة المتابعة والتقييم وطرح الأسئلة المتعلقة بوجهة نظر طاقم المشروع وكذلك المجتمعات حول المشروع. وتعد هذه بيانات أساسية لتعزيز التنمية الحساسة للنزاع، وفي الغالب على المنظمة أن تستخدم مثل هذه المعلومات في النطاق الداخلي، وليس شرطاً أن تضعها في تقاريرها الخارجية وذلك لتشجيع وتحفيز المشاركين على التحدث بكل أريحية للحصول على معلومات ذات جودة عالية.

مثال:-

❖ نسبة الأفراد في المجتمعين أ، ب الذين يرون بأن المشروع أفاد كلا المجتمعين بشكل متساوي؟ أو أفاد مجتمع دون الآخر (نادراً، غالباً، أو دائماً).

❖ نسبة العاملين في المشروع الذين يعتقدون بعدم وجود أي أثر للمشروع على النزاع في المجتمعات المستهدفة. (أدى إلى ارتفاع التوتر وتصاعد النزاع في تلك المجتمعات/ أتاح فرصة للتعايش السلمي في تلك المجتمعات)

• الآثار غير المقصودة:

التدقيق في الآثار غير المقصودة يمكن الحصول عليه من خلال الإجابة على السؤال:

❖ هل هناك آثار غير مقصودة/ غير مرئية للمشروع؟

وتشمل الإجابة عليه المعلومات حول الآثار السلبية والإيجابية غير المقصودة التي أحدثها المشروع، فإثناء عملية المتابعة والتقييم للمؤشرات التي تم وضعها أثناء أعداد المشروع ، فلا بد من وضع مساحة لآثار التدخل غير المقصودة على النزاع في البيئة المستهدفة.

كيف يتم التعامل مع المعلومات الواردة من عملية المتابعة والتدقيق؟

إن الهدف الرئيسي من متابعة وتقييم حساسية النزاع هو لتحقيق المرونة في تكييف وتعديل خطة التنفيذ عند تحديد أي آثار سلبية محتملة سيحدثها التدخل إن استمر بنفس الكيفية، فإعادة تصميم المشروع أو تكييفه يمكن أن يتم بناء على المعلومات الواردة من عملية المتابعة، على سبيل المثال يمكن أن تظهر تلك البيانات أن:

- ❖ الأنشطة تعمل بطريقة غير مقصودة على تأجيج التوتر وتعزيز الانقسامات في المجتمع، وبالتالي هناك حاجة لتغيير استراتيجية التنفيذ للتخلص من هذه الآثار السلبية.
- ❖ التوترات الكامنة في المجتمعات المستهدفة تعيق مستوى المشاركة في الأنشطة، وتعيق كذلك تنفيذ بعض الأنشطة، وبالتالي هناك حاجة ملحة لفهم ومعالجة تلك التوترات لتحقيق تقدم في المشروع.
- ❖ هناك فرص لتعزيز التعايش والحوار بين المجتمعات المستهدفة التي تعاني من الانقسام من خلال أنشطة المشروع، ويمكن التركيز عليها لتعزيز نجاح التدخل بشكل أوسع.

3-1-3 مرحلة التقييم:

جميع النقاط التي تم مناقشتها في مرحلة المتابعة الحساسة للنزاع تنطبق على عملية التقييم، فبقدر أهمية متابعة المخرجات المباشرة للمشروع تكمن أهمية مراجعة التفاعل بين المشروع والبيئة، خصوصاً آثار التدخل (الآثار الإيجابية والسلبية، المقصودة وغير المقصودة) على المجتمع ككل وعلى بيئة النزاع، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار إذا ما استدعت الحاجة لإجراء التعديلات وهل تم اتخاذها بناء على الحساسية للنزاع. وينبغي عند إعداد خطة التقييم مراعاة الاعتبارات الآتية:

1. الشخص الذي سيقوم بعملية التقييم يمكن أن يسهم بنفسه في النزاع/ التوتر ويعتمد ذلك على نظرة المجتمعات المستهدفة إليه.
2. ضرورة توضيح دور المُقيم للمجتمعات المستهدفة وغيرها من الجهات المعنية.
3. ضمان إشراك الأفراد المشاركين بشكل مباشر وغير مباشر في إجراءات التقييم ضمن أنشطة المشروع.
4. التحقق من وجود آلية لإيصال المعلومات الخاصة بالتقييم للمجتمعات المستهدفة وباقي المعنيين وإتاحة الفرصة لهم للتعليق على نتائج التقييم.
5. التركيز بشكل واضح على إدراج تقييم الحساسية للنزاع في الشروط المرجعية للمُقيم.

4-1-2 استراتيجية الخروج:

ويقصد بها الطرق والإجراءات التي تتبعها المنظمة للانسحاب من البيئة المستهدفة عند انتهاء المشروع، وتعد هذه الاستراتيجيات مهمة لأي مشروع لضمان الاستمرارية وتحقيق الأثر الفعال طويل الأمد، لكنها أكثر أهمية من وجهة النظر الحساسة للنزاع حيث يمكن لمثل هذه الاستراتيجيات إن لم تصمم بطريقة مراعية للبيئة ولديناميكيات النزاع فيها أن تسهم في تأجيج النزاع والعنف خصوصاً إذا لم يكن هناك فهم واضح لدى المجتمع عن أسباب انتهاء المشروع، ولتجاوز مشكلات الانسحاب الخاطئ من بيئة المشروع تراعى الجوانب الآتية:

- ينبغي تصميم استراتيجية الخروج من خلال التشاور مع المجتمع المستهدف، الشركاء وطاقم المشروع، ومشاركتها بعد ذلك وشرحها على نطاق واسع مع توضيح أسباب انتهاء المشروع.
- الحرص على مراجعة استراتيجية الخروج من وجهة نظر النزاع وتحليل السيناريوهات المحتملة والإجراءات المتبعة لتجنب خطر تأجيج النزاع ورفع التوتر بسبب الطريقة التي ينتهي بها المشروع، فعلى سبيل المثال: كيفية توزيع الموارد والأصول المتبقية الخاصة بالمشروع على المجتمعات المستهدفة، وماهية المخاطر الأمنية المحتملة بعد انتهاء المشروع على طاقم المشروع من أبناء المنطقة، الشركاء، أعضاء المجتمع المشاركين في المشروع.

- وهناك بعض الطرق التي يمكن اتخاذها كاستراتيجية حساسة للنزاع، نورد منها الآتي:
- تسليم المشروع لشريك محلي من المجتمع نفسه يحظى بثقة المجتمع، مع التركيز على بناء قدرات ذلك الشريك في إدارة المشروع.
- في حالة المشاريع التي لا تحتاج إلى إدارة مثل مشاريع البنية التحتية، فإنه يمكن تسليم تلك المشاريع إلى المجتمع نفسه، مع مراعاة تشكيل لجنة مختارة بمشاركة كافة أفراد المجتمع المستفيد لتتولى إدارة وصيانة المشروع بعد انسحاب المنظمة.

2-2 الإجراءات المطلوب اتباعها من المنظمة لتطبيق منهجية التحسس للنزاعات.

تأتي أهمية تطبيق منهجية التحسس للنزاعات على مستوى المنظمات من كونها تُمثّل عملية تقييم ذاتي للمنظمة نفسها، وهو ما ينعكس على الحد من مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة داخلياً أو خارجياً في بيئتها المحيطة، ويقود لتجويد أدبيات المنظمة ووثائقها ونظمها الداخلية ويحسن أداءها كمنظمة من خلال موظفيها، الأمر الذي يعكس الصورة الكليّة لقدرة المنظمة على الاستمرار مهما صعّبت الظروف المحيطة بها. ولكي تكون المنظمة مهياًة لتطبيق منهجية التحسس للنزاعات لابد من القيام ببعض الإجراءات الداخلية على مستوى المنظمة والتي بدورها ستعكس على أدائها المتحسس للنزاعات خارج المنظمة، ويمكن تلخيص تلك الإجراءات على النحو الآتي:

❖ تعزيز الالتزام المؤسسي

الالتزام المؤسسي أمر بالغ الأهمية من أجل استدامة تنفيذ استراتيجيات التغيير للمنظمة، وهو ما يمكنها لتصبح حساسة للنزاعات، وهذا يقود إلى ضرورة اشمال المنظمة على صف من القيادات الإدارية ذات الكفاءة والالتزام والوعي لتصبح ممارساتها الوظيفية فعالة بما يهيئ لبيئة مؤسسية قابلة لتطبيق منهجية التحسس للنزاعات.

❖ دمج التحسس للنزاعات في السياسات والاستراتيجيات

إن امتلاك المنظمة لسياسة التحسس للنزاعات سيعمل على ضمان استخدام هذه المنظمة لمنهج التحسس للنزاعات وبالتحديد من أجل التغلب على التحديات التي تظهر جرّاء ضعف أو ابتعاد الموظفين في المنظمة عن التحسس للنزاعات، ووجود سياسة التحسس للنزاعات في المنظمة سيمكنها من مراجعة وتعديل السياسات الأخرى مثل سياسة المشتريات وسياسة التوظيف وغيرها، لتكون هذه السياسات منسجمة ومتوافقة مع التحسس للنزاعات، كأن تصبح مثلاً سياسة المشتريات مراعية لنشوء أو تأثيرات النزاعات عند تطبيق الإجراءات الشرائية وقس على ذلك بقية سياسات المنظمة، وهذه ستحقق نقلة نوعية كبيرة للمنظمات المحلية.

إن تحديث السياسات والاستراتيجيات داخل المنظمة لتصبح متحسسة للنزاعات يؤدي إلى تحوّل التحسس للنزاع إلى ممارسات يومية لدى الموظفين الذين سيدمجون تلك الممارسات في العمليات اليومية المرتبطة بمهامهم الوظيفية وفي الاتصال والتواصل والمناصرة والسفر والنقل والتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي والأطفال وإجراءات السلامة والأمن وغيرها من الممارسات.

❖ تجويد الموارد البشرية وربطها بالتحسس للنزاعات (كفاءات الموظفين ومهاراتهم ومستوى الفهم لديهم)

ويشمل هذا التنبه، النوعيات التي يتم توظيفها، وكيفية توظيفها، وهذا على قدر كبير من الأهمية فوجود موظفين وكوادر بكفاءات ومهارات ومستوى فهم احترافي سوف يساعد إلى حد كبير في تطبيق منهجية التحسس للنزاعات، وبالمقابل فإن وجود كوادر وظيفية بخصائص باعثة للنزاعات والتوتر والانقسامات من المؤكد أنه سيؤثر سلباً على عمليات المنظمة وقوة هيكلها الإداري وحتى على قدرتها في تنفيذ مشاريع وأنشطة متحسسة للنزاعات، مما سيزيد من حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة سواء في بنيتها الداخلية أو في محيط عملها الخارجي، وبالتالي فهناك حاجة شديدة لأن تكون سياسة التوظيف في المنظمة قريبة جداً من نتائج تحليل النزاعات، ولا ينبغي هنا إهمال أهمية استمرار المنظمة في تدريب موظفيها وبناء قدراتهم في المجالات المتعلقة بتنمية مهاراتهم في التحسس للنزاعات.

❖ إدارة المعرفة والتعلم

عمليات التغيير داخل المنظمة تحتاج إلى مراعاة علاقة الدروس المستفادة بالتحسس للنزاعات، ليتم الاسترشاد بها والاستفادة منها في الأنشطة والمشاريع المستقبلية، وينبغي على المنظمة أن تدفع موظفيها إلى تجميع كل تجاربهم في العمل المؤسسي والميداني بما فيها الصعوبات وقصص الفشل وتحويلها إلى معرفة متداولة بغرض التعلم والاستفادة منها، وأن لا يكون الإخفاق موضع خجل للموظفين بقدر ما هو مصدر للمعرفة والتعلم.

❖ دمج الموظفين في دورة حياة المشاريع

وذلك من خلال حرص المنظمة على إشراك موظفيها في كافة مراحل مشاريعها المتحسنة للنزاعات، وهو ما يمنح الموظفين خبرات متراكمة ويعزز مهاراتهم ويدعم قناعاتهم بنهج التحسس للنزاعات وأهميته للمنظمة، وقد تم الحديث عن مختلف مراحل أو دورة حياة المشروع في الفقرة التي سبقت هذه الإجراءات.

❖ الاهتمام بالعلاقات الخارجية المتحسنة للنزاع

في علاقات المنظمة الخارجية مع الشركاء في تنفيذ المشاريع أو مع الجماعات المحلية التي تتعامل معها من المهم أن تعرف وتفهم قدراتهم في التحسس للنزاعات، وعلى المنظمة تطوير وسائل لمعالجة أخطاء الشركاء التي تغذي النزاعات، مع أهمية تبني توجه لبناء قدرات الشركاء في التحسس للنزاعات، وكذلك الحال في تعامل المنظمة مع المانحين، فهم يؤثرون بشكل كبير على قدرة المنظمة في المضي والعمل وفق منهجية التحسس للنزاعات، المانح قد يقبل أو يرفض الموازنة المقدمة من المنظمة والتي تتعلق بالتحسس للنزاع سواء لأنشطة التحليل أو بناء القدرات، وهذا قد يمثل تحدي أمام المنظمة في توجهاتها لتطبيق التحسس للنزاعات، ولذلك عليها أن تفتح نقاشات مقنعة ومسببة مع المانحين للإبقاء على بنود الموازنة المتعلقة بالتحسس للنزاعات.

وعموماً على المنظمة أن تبني شراكات خارجية من خلال تقديم مقترحات المشاريع للمانحين والحصول على الدعم وذلك بالتوازي مع تنفيذ حملات رفع الوعي بما يدفع المانح إلى الاقتناع بتمويل أنشطة التحسس للنزاعات.

- المتابعة والتقييم الحساسة للنزاع

○ مفهوم المتابعة والتقييم الحساسة للنزاع

المتابعة هي عملية فحص منتظمة للمخرجات الفعلية ولأثر المشروع خلال فترة التنفيذ، وهي تزود فريق المشروع بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم التقدم والإنجاز في أهداف المشروع، مع تعديل تنفيذ أنشطة المشروع حال الضرورة، كما أنه يساعد في الحصول على البيانات التي يمكن استخدامها في عملية التقييم.

عملية المتابعة الحساسة للنزاع تمكن فريق المشروع من الحصول على فهم تفصيلي للبيئة والتدخل والتفاعل بين الاثنين، وهي تساعد في تقديم المعلومات عن الأطراف الفاعلة في النزاع والأسباب والتفاعلات والعمليات والأنشطة مما يساعد في إجراء التعديلات والتغييرات المطلوبة، وبهذا فإن المتابعة تعمل على أن تكون التدخلات إيجابية.

التقييم هو عملية تتم في العادة مرة واحدة في نهاية المشروع، ومن الممكن أن ينفذ التقييم في منتصف المشروع كمرحلة نصفية، وهو عملية موضوعية ومعيارية منتظمة تعمل على تقييم التصميم والتنفيذ والنتائج الإجمالية للمشروع سواء كان مكتملاً أو تحت التنفيذ، مقارنةً بأهداف وغايات المشروع.

التقييم الحساس للنزاع أيضاً يقدم فهم تفصيلي عن الجهات الفاعلة وعن السياق والبيئة وأسباب النزاع، بما يؤدي إلى دمج هذه المعلومات والفهم في الأنشطة، ويستخدم لفهم تأثير البيئة على التدخلات أو العكس، وهو ما يؤدي إلى الاستفادة منها لضبط المراحل اللاحقة في التدخلات وتقديم الدروس المستفادة أو اقتراح نوعية المشاريع المستقبلية.

○ الخطوات الرئيسية للمتابعة والتقييم الحساسة للنزاع

الخطوة (1): تحديد متى تكون المتابعة والتقييم

يتم تنظيم عمليات المتابعة و التقييم التقليدية عادة وفق أطر زمنية محددة مسبقا في وثائق المشروع (مثل التقارير الربعية والسوية-في نهاية المشروع أو مع المرحلة الجديدة للمشروع)، إن دمج التحسس للنزاع في عمليات وأنشطة المتابعة والتقييم قد يقتضي إحداث تغييرات في الوقت لمواكبة نتائج تحليل النزاع التي اعتمدت على تحليل البيئة والأسباب والفاعلين، ولذلك فإن اتخاذ قرار موعد المتابعة والتقييم يجب أن يكون أيضاً حساساً للنزاعات في السياق المحلي، مثال على ذلك: افتراض أن يصادف تنفيذ المشروع فترة انتخابات بمراحلها الطويلة ابتداء من القيد والتسجيل إلى الاقتراع وإعلان النتائج، فعندما يقرر القائمين على المشروع متى تكون عملية المتابعة والتقييم فيجب أن يضعوا في اعتبارهم الفعاليات الانتخابية، ومدى تأثيرها من عدمه على عملية المتابعة والتقييم، وفيحال تزامنت المتابعة والتقييم مع أي مرحلة انتخابية هل ستؤثر على طرف أو ستعطي انطباعاً سياسياً عن المشروع، وهكذا.

الخطوة (2): تصميم عمليات المراقبة والتقييم

بالإضافة الى المخرجات النموذجية للمتابعة والتقييم التقليدي، تعمل المتابعة والتقييم الحساسة للنزاع على تحديد التفاعل بين العوامل البيئية والمشروع، وفي سعيها لفهم هذا التفاعل ينبغي تصميم عملية المتابعة والتقييم الحساسة للنزاع في نطاق ثلاث قضايا/أبعاد أولية:

- أ) فهم البيئة والتغيرات والتفاعلات داخلها؛
- ب) فهم التدخل (المشروع) وكيفية تنفيذه؛
- ج) قياس التفاعل بين البعدين (البيئة والمشروع).

أ) فهم البيئة والتغيرات والتفاعلات داخلها

يمكن استخدام تحليل النزاع لتوفير فهم للبيئة بحيث تكون تدخلات المشروع متحسنة للتغيرات التي تحدث، وتحديدًا ستساعد مؤشرات النزاع المصممة في مرحلة التحليل على رصد المتغيرات في البيئة بشكل منتظم فيما يخص الوضع العام للنزاع والأسباب والأطراف الفاعلة، وقد لا يكون متوفراً لدى المنظمات تحليلات للنزاع عندما تنوي البدء بالمتابعة والتقييم الحساس للنزاع، أو قد تمتلك تحليلات قديمة وغير محدثة، وبالتالي ولغرض المتابعة، سيكون من الكافي تنفيذ تحليل آني والبدء في إدماج مؤشرات النزاع من هذه المرحلة وما بعدها، في المقابل إذا كان تحليل النزاع قديماً أو غير محدث، فليس من الضرورة إعادته- ببساطة قم بإعداده فقط (إذا لم يكن موجوداً) أو استخدم مؤشرات النزاع من التحليل الأولي لرصد التغيرات في السياق التشغيلي.

وإذا كنت ستنفذ تقييم حساس للنزاع، فمن الضروري أن تقوم بتحليل نزاع محدث من أجل إيجاد الأساس لهذا التقييم، ومن أجل هذا التحليل قم باستخدام التقارير السابقة ومصادر المعلومات الأخرى لتقدير الموقف قبل البدء في التدخل.

ب) فهم التدخل (المشروع) وكيفية تنفيذه

كون المتابعة والتقييم الحساسة للنزاع تركز على التفاعل بين البيئة والتدخل، فمن المهم فهم كيفية تنفيذ المشروع المحتمل أو الحالي، ففي حالة كان المشروع محتملاً تنفيذه مستقبلاً فإن التركيز سيكون على غرض الأنشطة ومداهها وموقعها الجغرافي والمستفيدين من المشروع والشركاء وزمن التنفيذ والدعم والمصادر وغير ذلك من الجوانب التي قد تكون متضمنة في مقترح المشروع وخطط التنفيذ المتفق عليها، أما إذا كان المشروع حالياً قيد التنفيذ فمن الضروري البحث في (من هم شركاء المشروع والمستفيدين منه، ولماذا؟ وما هي النجاحات والتحديات؟ وهل عُقدت أي أنشطة لم يتم تضمينها خلال مرحلة التخطيط ولماذا؟ وهل تم إجراء أي تعديلات على الاستراتيجية الأولية ولماذا؟ وهل تم تغيير أي أنشطة أو إلغاءها؟ وهل كانت هناك مشاكل مع الموظفين متعلقة بالأمن والحوافز مثلاً؟).

على المنظمة الحصول على هذه المعلومات أثناء تحديد مؤشرات المشروع وبالرجوع إلى تقارير المتابعة والتقييم السابقة مع الأخذ بالاعتبار أي تغييرات في الفئات المستهدفة أو واقع التدخل.

(ج) فهم التفاعل بين السياق والمشروع

هناك ثلاث عناصر لمؤشرات التحسس للنزاع:

1. مؤشرات النزاع: وتستخدم لرصد تطور النزاع وتفاقمه والتغيرات في عوامله، من أجل تمكين المستهدفين من إعداد خطة طوارئ لمواجهة التحديات الناشئة من النزاعات.
 2. مؤشرات المشروع: ترصد الفعالية والتأثير والأثر والاستدامة للمشروع.
 3. مؤشرات التفاعل: وتأتي في مرحلة التخطيط للمشروع من أجل قياس التفاعل بين ما يحدث في البيئة وتدخلات المشروع، تستخدم هذه المؤشرات تحديداً لرصد أثر التدخل على البيئة وأثر البيئة على التدخل، مثال: إذا وجد من خلال تحليل البيئة أن الفساد في أوساط المسؤولين الحكوميين يسهم في سبب النزاع وكان المشروع يتضمن بناء قدرات المسؤولين الحكوميين، عندها سيعمل مؤشر التفاعل على قياس كل من: تأثير المشروع على الفساد المنتشر بين المسؤولين الحكوميين، وتأثير الفساد المنتشر بين المسؤولين الحكوميين على المشروع.
- وبالتالي فعلى القائمين على المتابعة والتقييم الحساس للنزاع أن يدركوا أن العلاقة بين المشروع والبيئة لا تكون دائماً بالضرورة علاقة سببية، وأن أي تحليلات لا توفر في الغالب حقائق مطلقة، ولذلك يجب الانتباه إلى الصياغات في تحديد وكتابة المؤشرات، لا يجب أن تقول أن المشروع سوف يعمل على الحد من التمييز العرقي أو الطائفي مثلاً بل استخدم صيغة مختلفة كأن تقول أن المشروع قد ينشر ثقافة التسامح أو التعايش، وعليهم أن يدركوا أن المشروع قد يكون طرف من أطراف متعددة ساهمت في إحداث التغيير.

إن الأبعاد الثلاثة المذكورة سابقاً لتصميم المراقبة والتقييم الحساسة للنزاع هي وسائل جيدة وهامة للقائمين على المتابعة والتقييم، شريطة امتلاكهم لمهارات أساسية للقيام بالمهمة وهي:

1. مهارات تحليل النزاع.
2. معرفة جيدة بالبيئة المستهدفة وتاريخها.
3. التحسس للبيئة المحلية.
4. مهارات اللغة المحلية للبيئة المستهدفة.
5. خبرات المتابعة والتقييم (بما في ذلك مهارة المقابلات).
- 6.

الخطوة (3): جمع المعلومات

جمع المعلومات هو أمر أساسي لعملية المراقبة والتقييم والمعلومات الحساسة للنزاع تحتاج إلى تضمين مجموعة من التصورات القائمة على بيانات موضوعية، بمعنى أن أي معلومة سيستند عليها الباحثين من المنظمة يجب أن تكون دقيقة وتراعي مسببات النزاع وأطرافه وتفاعلاته، مثلاً قد يتم كتابة معلومة عن أحد الأطراف الفاعلة في البيئة المحلية بأنه عنصر متزن ومتعاون وحريص على المصلحة، وجاءت هذه العبارة بشكل سطحي على لسان شخص ما أو لمجرد مقابلة سطحية، بينما قد يتضح في الحقيقة أن هذا العنصر هو أحد أسباب نشوء نزاعات متكررة وأنه عنصر متعصب، فنقل المعلومة غير الحساسة للنزاع قد يبنّي عليها تخطيط خاطئ للتدخل أو المشروع.

الخطوة (4): تحليل المعلومات

تحليل المعلومات التي تم جمعها للمتابعة والتقييم سيتطلب إيجاد طرق جيدة لهيكلية وبناء المعلومات بطريقة مبسطة وغير معقدة بحيث تظهر بوضوح الروابط والتأثيرات بين البيئة والمشروع، ويتطلب أيضاً إشراك أطراف أخرى معنية أثناء الحصول على المعلومة من أجل التحري من وجهات النظر المتباينة بين الأطراف، فمثلاً عندما تنزل للحصول على معلومة من أهالي قريتين يتنازعون على مشروع الماء المشترك وتدعي إحدى القريتين أن المشروع في الأساس يتبعها ولها الأحقية فيه فإن عليك أن تذهب إلى الهيئة العامة لمياه الريف لسؤالهم ومعرفة التفاصيل الحقيقية لهذا المشروع، وبالتالي فإن عملية التحليل تحتاج إلى التثبت من تنوع في مصادر المعلومة، ثم تأتي بعدها أهمية دمج نتائج وتحليل التفاعل بين البيئة والتدخل عبر تقارير منتظمة تعطي معلومة محددة وواضحة عن أثر التدخل في بناء السلام في البيئة المستهدفة أو أثر النزاعات والتفاعلات في البيئة على التدخل نفسه.

الخطوة (5): وضع التوصيات وإعادة التصميم

لا توجد حاجة لكتابة تقرير خاص بعمليات المراقبة والتقييم الحساس للنزاع، ولكن تدخل نتائج هذه العمليات في ثانيا التقارير الدورية والسنوية للمشروع، وما ينتج عنها سيظهر في التغييرات التي تحدث للمشروع وتحقق نتائج إيجابية. في هذه الخطوة سيكون في متناول المنظمة مجموعة من الإجراءات المطلوب تنفيذها لضمان سير كفاء وسلس للمشروع، وكذلك قد يظهر احتياج المنظمة لموارد إضافية نتيجة عملية المتابعة والتقييم كمثال على ذلك احتياج المنظمة إلى مزيد من تنمية قدرات موظفيها لسد فجوة ظهرت في العمل التنظيمي والمؤسسي.

إن فهم البيئة المحلية وتفاعلاتها ومتابعة التغييرات وتقييمها يمكّن المنظمة من التفكير السريع لإصلاح مسار التدخلات أو إعادة تصميمها بما يحقق التنفيذ الآمن وتحاشي الضرر وهو الغاية الأساسية التي تحققها عمليات المتابعة والتقييم الحساسة للنزاعات، ويمكن اعتباره الدافع أيضاً للمنظمة لعمل ما يسمى بخطة طوارئ تلبى الاحتياجات المتوقعة نتيجة التفاعلات المرصودة ميدانياً حتى يكون التدخل حساس للنزاعات.

نموذج لتوضيح كيفية إعداد خطة الطوارئ

الحدث (الوصف)	الاحتمالية (الوصف)	الاستجابة (الوصف)	إدارة المخاطر (الوصف)
وصف مختصر للحدث وتأثيراته على كل مكونات المشروع والسكان المحليين- مستوى الخطورة بناءً على هذه الآثار: منخفضة، متوسطة، أو مرتفعة. مثال:	وصف مختصر للأحداث التاريخية المشابهة، وما هي احتمالية وفي أي الحالات يمكن لهذه الأحداث أن تتكرر مرة أخرى: 10% من غير المحتمل	سيتم تطوير استراتيجيات التكيف مع هذه الأحداث الطارئة، مثل: - خطة عمل المشروع سيتم مراجعتها	بعض الإجراءات تم تطويرها وهي الآن في موقع المشروع للعمل بها بهدف توفير الأمن للمشروع، الكوادر والمستفيدين. مثال:
الوضع الأمني في منطقة المشروع قد يتدهور بشكل خطير مسبباً نزوح للمواطنين وتخريب للممتلكات، عندها ستكون استراتيجيات وأنشطة المشروع غير قابلة للتنفيذ. مستوى الخطورة: متوسطة إلى مرتفعة.	20-40% من المحتمل حدوثها 50% وأعلى من المؤكد حدوثها. مثال:	للسماح لبعض الكوادر للعمل من مواقع أكثر استقراراً كالمنازل أو فروع الجهة في مناطق مستقرة. - سيتم اعتماد بعض الأنشطة الخاصة بالإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين.	- الأوضاع الأمنية يتم مراجعتها أسبوعياً لمعرفة التغييرات والتأثيرات السلبية طبقاً لذلك. - تم تأمين تمويل إضافي للطوارئ من الإدارة العامة حتى تتمكن من تحمل مسؤولياتنا الإنسانية الإغاثية تجاه مستهدفينا من المجتمعات المحلية

في مرحلة إعادة التصميم تظهر الحاجة لإضافة أنشطة جديدة، مثلاً إحدى الجهات تعمل على حفر آبار ارتوازية وقنوات ري لتشجيع المزارعين في التوسع بزراعة القطن لتلبية متطلبات مصانع الغزل والنسيج والتصدير، نتائج تحليل النزاعات أشارت إلى وجود نزاعات خفيفة بين مزارعي القطن وقبائل البدو حول الآبار السطحية التي يتم استخدامها من قبل هؤلاء البدو في الشرب وسقي حيواناتهم، بينما يقوم مزارعي القطن بضخها عن طريق مضخات صغيرة لري حقولهم، تنفيذ حفر آبار ارتوازية سيعمل على تجفيف الآبار السطحية وبالتالي يؤدي إلى تصاعد في حدة هذه النزاعات، وبالتالي ستكون هذه التنمية غير حساسة للنزاعات. إن عمل قرارات حول التعديل / التكيف في طبيعة ومكونات التدخل وكيف سيؤثر ذلك على مكونات بيئة النزاع (الأسباب، الديناميكية، الأطراف سلباً أو إيجاباً). بحيث يحقق مصالح كلا الطرفين مثل عمل سد لحجز مياه الأمطار واستخدامها لري حقول القطن وكذلك لتغذية الآبار السطحية التي ستعمل على ارتفاع منسوبها من المياه وتوفرها بشكل كافي لأغراض الشرب وسقي الحيوانات وبالتالي تقليص حدة النزاعات ومنع حدوث نزاعات جديدة.

○ أهم القضايا التي تتعلق بالمتابعة والتقييم الحساسة للنزاع

- المتابعة والتقييم في العادة عمليات استخراجية، كالمقابلات التي تأخذ معلومات من المستجيبين، وبالتالي فالتركيز فيها يجب أن يكون على كيفية الحصول على المعلومة الصحيحة من المكان الصحيح والابتعاد تماماً عن إصدار الأحكام الفوقية.
- من المهم التركيز على عمليات البرامج المتحسسة للنزاع الموجودة حالياً، بدلاً من تطوير أخرى جديدة كنوع من الاستفادة من الموارد المتاحة.
- هنالك أحياناً اتجاه في المتابعة والتقييم للتقليل من أهمية الوضع والسياق والفاعلين والأسباب والديناميكيات التي تعمل أو تؤدي وظائفها في مستويات أخرى، كمثال التدخل الذي يركز على قرية محددة ولا يهتم بتأثيرات فاعلين وطنيين مثل السياسيين والأحزاب أو تأثير التفاعلات الدولية وسياسات الدول والحكومات على السياق المحلي.
- التوصيات الحساسة للنزاع والناجئة عن المتابعة والتقييم الحساس للنزاع ستكون مختلفة عن التوصيات العادية، فسوف تكون أكثر عمقاً وتحديداً وستعمل على توجيه موظفي المنظمة للعمل وفق إجراءات ضرورية وواضحة لتلافي النزاعات والتأثير الإيجابي فيها، ولن يقتصر النجاح هنا على إنجاز المشاريع فقط بل سيتمثل النجاح في ماهية التأثيرات لهذه المشاريع على النزاعات وعلى التماسك المجتمعي.

أساسيات إدارة المشاريع وتحليل المخاطر

2

مكونات هذه المادة تهدف الى تطبيق المعايير والمبادئ الإنسانية في الميدان من خلال مراحل دورة المشروع بالشكل الذي يحوز على رضا وتفاعل المستفيدين والمعنيين الرئيسيين في المناطق المستهدفة وأيضا الشركاء، وبالتالي ضمان توفر عوامل السلامة والأمن عند تنفيذ أنشطة المساعدات الإنسانية عن طريق القدرة على فهم السياق الإنساني (معرفة الأزمة وحجمها، مقدار الضرر ومنهم الفئات الأكثر تضررا والأكثر احتياج، وماهي هذه الاحتياجات)، فهم السياق التشغيلي من خلال (معرفة فرص التنسيق والعمل المشترك والمهارات المتطلب توفرها ليس لاستغلال هذه الفرص وتطوير أشكال ملائمة للعمل المشترك فحسب، ولكن أيضا للمحافظة على مثل هذه الأشكال بغرض ديمومتها، مهارات اكتشاف القدرات المحلية والقيام بتوظيفها في العمل الإنساني)، مهارات اكتشاف فرص التوافق ومكامن الاختلافات والمخاطر والعمل على تخفيفها أو تجنبها، وأخيرا دمج مخرجات فهم السياق الإنساني والسياس التشغيلي ومخرجات فهم وتحليل فرص التوافق ومكامن الخلافات والمخاطر إلى دورة برمجة العمل الانساني (التخطيط، التنفيذ والمتابعة والتقييم) لمشاريع وتدخلات المساعدات الإنسانية وبالتالي ضمان تحقيقها لعناصر الجودة.

❖ أهداف الدليل

- تزويد المشاركين بمهارات تحليل مكونات العمل بالقطاع الإنساني خصوصا تحليل السياقات الإنسانية والتشغيلية (تحليل الوضع القائم، حجم الأزمة والضرر الناتج، المجموعات الأكثر تضررا، المعنيين الرئيسيين، السياق المؤسسي الرسمي والمدني، فرص وآليات التنسيق والعمل المشترك المتعلقة بالاستجابة الإنسانية).
- تطوير مهارات تحليل المخاطر للتشغيل بسلامة وأمان في الاستجابة الإنسانية.

برمجة المشاريع وفق السياق الإنساني والتشغيلي

دورة المشروع

نبذة من كتيب "الجودة والمساءلة لإدارة دورة المشروع" الذي نشرته هيئة الخدمات المجتمعية العالمية لآسيا.

(1) المراحل الخمس لدورة المشروع

هناك العديد من الطرق لعرض دورة المشروع والسياق الأوسع الذي تحدث فيه، وتم اختيار المراحل المترابطة والرسومات التالية لضمان الاستخدام البسيط والمباشر، كل مرحلة من هذه المراحل الخمس تسهم في حياة المشروع، فهي بمثابة خارطة طريق للجودة والمساءلة لمدراء المشاريع والمنفذين على حدٍ سواء.

المراحل الخمس لدورة المشروع	افعل	وصف الأنشطة الرئيسية
تقدير الاحتياجات الإنسانية	راقب واستمع	اجمع البيانات الفنية الأولية ذات الصلة المباشرة باحتياجات السكان وكذلك للسياق المحلي والعالمي.
التحليل	فكر	حلل البيانات لتصبح عندئذ معلومات قابلة للاستخدام في اتخاذ قرارات بشأن المشروعات الحالية/ أو المستقبلية.
التصميم والتنفيذ	خطط ونفذ	صمم مشروعك، خصص أدوات وموارد، أدر الأنشطة المخطط لها.
الرصد والتقييم	تأمل	اجمع البيانات وحللها بشكل دوري لتقييم النتائج والتأثيرات، والأثر المحتمل لمشروعك، بما يسمح بإعادة التوجيه.
استغلال الوقت والتعلم والتغيير	النمو	تأكد من وجود الوقت لتصنيف التحليل والمعرفة، والتعلم منه، وتأكد من إمكانية حدوث التغيير على كافة المستويات.



1) ما هو الجديد في المشاريع الإنسانية؟

عند الحديث عن مشاريع البرامج الإنسانية تبرز الحاجة إلى:

- ❖ الاستعداد قدر الإمكان قبل حدوث الحالات الطارئة. قد تشمل عملية التأهب، والتخطيط، وإعادة التوضع، وإدماج التخطيط الطارئ في برامج التنمية.
- ❖ وضع الخطة بناء على الأدلة. لكي تطور قاعدة معلومات سليمة، تحتاج المنظمات إلى جمع وتحليل وتبادل المعلومات قبل حدوث الأزمات، وتحليل المعلومات الجديدة، وضمان اتخاذ القرارات بناءً على أدلة.
- ❖ تحديد الأهداف ذات الأولوية في وقت مبكر والتأكد من أنها تدفع الاستجابة. وللقيام بذلك، يحتاج المشاركون إلى قيادة قوية وتخضع للمساءلة وتنسيق ممتاز.
- ❖ قم بعملية اتخاذ القرارات في الميدان. بحيث تكون أقرب إلى السكان المتضررين قدر المستطاع، رغم أن الدعم الدولي غالباً ما يكون ضرورياً، لا سيما في حالات الطوارئ واسعة النطاق، إلا أنه من الضروري العمل مع/ والاستماع إلى السلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات الإنسانية العاملة في الدولة بالفعل، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والسكان المتضررين من الأزمة.
- ❖ رصد أثر العمل الإنساني وتعديل البرامج خلال الاستجابة. وهذا يتطلب القيام بعمليات رصد منتظمة وعمليات تقييم دورية.

الجودة والمساءلة – أساس دورة البرامج الإنسانية

المساءلة تجاه السكان المتضررين

من المتوقع أن تقوم المنظمات الإنسانية العاملة في الاستجابة بالاستماع إلى السكان المتضررين والانخراط معهم والتواصل معهم بشفافية طوال جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية. في ديسمبر 2011م أيد مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الالتزامات الخمسة المتعلقة بالمساءلة تجاه السكان المتضررين: **(القيادة والإدارة- الشفافية- ردود الفعل والشكاوى- المشاركة- التصميم- الرصد والتقييم)** التي يمكن الإطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للجنة الدائمة. ويجري حالياً إعداد إرشادات تنفيذية إضافية.

التشغيل الآمن في الاستجابة الإنسانية

11/3 السياق والمخاطر

منهج حماية العمليات الإنسانية

تعددت الدوافع في الاعتداءات المتكررة على العمليات الإنسانية (أفراداً ومعدات) وتراوحت ما بين الدوافع السياسية والاقتصادية أو اللصوية والتطرف أو مزيج من كل هذه العناصر، وقد أثار الوضع المتردي لانعدام الأمن على العمليات الإنسانية انتباهها لجهات المانحة والشركاء حول ضرورة العمل المشترك لإيجاد سبل جديدة لإدارة المخاطر الأمنية. اعتبرت التدابير الأمنية الوقائية جزءاً لا يتجزأ من البرمجة الجيدة لحماية العمل الإنساني في البيئات غير الآمنة، حيث كرست العديد من الوكالات المزيد من الاهتمام والدعم لإضفاء الطابع المهني على العمليات الأمنية، عبر اتباع برامج أكثر تطوراً لتقييم المخاطر، وإجراء المفاوضات الإنسانية، وتفعيل استراتيجيات لجعل وجودها أكثر قبولاً، وذلك بشكل مفاير لعمل الشركات الأمنية أو العسكرية التي تعتمد على المظاهر المسلحة (عناصر المرافقة المسلحة - استخدام المركبات المدرعة) وعليه يتوجب على الوكالات أن تتطلع إلى ابتكار وتطوير سبل جديدة لإدارة المخاطر، حيث أن من الضروري التأكد من مدى كفاية توزيع التمويل على برامج الأمن الإنسانية و تقديم برامج الدعم لإدارة الأمن الجماعي و برامج الأمن الخاص بكل وكالة، ما يتعين على الجهات المانحة والشركاء دعم استراتيجيات متماسكة من شأنها تعظيم الفوائد الأمنية لعموم المجتمع، والعمل على توفير تمويل يستوعب مختلف الاستراتيجيات الأمنية للشركاء لتعزيز سبل التوافق بين سياسات المانحين وآليات تمويل السلامة والأمن، وتعزيز النظام الدولي و المحلي لإدارة المخاطر الأمنية، وإقامة حوار حول هذه القضايا.

إن من أهم النقاط التي خلص إليها (مؤتمر موننترو) بشأن أمن وحماية العمل الإنساني:

- أ) تشجيع الحوار بين المانحين والشركاء حول سياسة العمليات الإنسانية من الناحية الأمنية والتمويلية.
- ب) اعتماد المثلث الأمني (القبول-الحماية-الردع) منهجاً أمنياً في كل البرامج الإنسانية لتعزيز الأمن والسلامة.
- ج) العمل على تحقيق التوازن ما بين منهج الأمن العام والتدابير الأمنية الخاصة بالوكالات، وتمويل مكونات استراتيجية المخاطر مثل (تحليل المخاطر- التقييم - جمع المعلومات وتبادلها - الإبلاغ عن الحوادث - الخدمات المشتركة) مع ضرورة محافظة الوكالات على مسؤوليتها الأمنية الخاصة للحفاظ على استقلاليتها.
- د) دمج الاتصالات الاستباقية بصورة ملائمة في استراتيجيات إدارة المخاطر وذلك لأنها تعتبر عنصراً أمنياً حاسماً.
- هـ) إعطاء مساحة واسعة للنقاش العميق والمطول حول بعض المسائل الدقيقة في العمل الإنساني، مثل (المساءلة في إدارة البرامج عن بعد- دور الدولة في الحماية- استخدام التمويل لشركات الأمن الخاصة- التزامات المانحين والشركاء- الآثار والمترتبات الممكنة على التدخل العسكري في العمليات الإنسانية - تحديد مقدار التمويل للاحتياجات الأمنية في حال قابلية تنفيذ العمليات الإنسانية).
- و) النظر بعناية إلى المشاريع التي تشكل جزءاً من الاستراتيجية الأمنية الواسعة كالسياسة الزراعية (The Common Agricultural Policy) وذلك لأنها تشكل الأداة الأكثر ملائمة لدعم وتمويل برامج الأمن العامة و برامج الأمن الإنساني المشتركة التي تسمح بعمليات إنسانية أكثر فعالية.

مفهوم المخاطرة وإدارتها

المخاطرة (Risk) وحسب تعريف (ISO/IEC Guide 73) هي "عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث وبين الآثار المترتبة على حدوثه".

إدارة المخاطر أو إدارة المخاطرة:

"عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها".

تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها، كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس السيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة".

خطوات عملية إدارة المخاطر

✓ التحضير

ويتضمن التخطيط للعملية، ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر، وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

✓ تحديد المخاطر

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف على المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

✓ التعرف على المخاطر

ويتم ذلك عن طريق:

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع معين جميعها لديها أهداف، وأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر جزئي أو كلي يعتبر خطورة.
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عملية تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

✓ التقييم

بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها، وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها، حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائماً متوفرة، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعباً في حالة الموجودات غير المادية.

الخطوات الخمس لعملية تقييم المخاطر



تقييم المخاطر

الخطوات الخمس لتقييم المخاطر

يمكن تقسيم عملية تقييم المخاطر إلى خمس خطوات منهجية كما يأتي:

1. تحديد المخاطر بناءً على التجارب والبيانات المسجلة وغيرها من المعلومات.
2. تحديد الأشخاص الذين يمكن أن يتضرروا والأشياء التي قد يصيبها التلف والكيفية المحتملة لحدوث ذلك.
3. تقييم المخاطر وتحديد إجراءات التحكم الإضافية (إن لزم الأمر) ومن ثم تقييم مستويات المخاطر باستخدام طريقة معترف بها، وتحديد مدى الحاجة إلى تطبيق إجراءات تحكم إضافية من عدمه، وفي حال الحاجة إلى تطبيقها يتم اختيار الإجراءات المطلوبة من بين التدرج التسلسلي لإجراءات التحكم (كالإزالة والإحلال والعزل والتحكم الهندسي في المخاطر أو الحد منها من خلال الإجراءات الإدارية أو أدوات الوقاية الشخصية) عن طريق اختيار الإجراء الأعلى في التسلسل قدر الإمكان ومن ثم النزول تدريجياً ضمن هذا التسلسل.
4. تطبيق إجراءات التحكم التي تم اختيارها في مكان العمل.
5. مراقبة تطبيق إجراءات التحكم للتأكد من عملها بالصورة الصحيحة في التحكم بالمخاطر وعدم نشوء أخطار جديدة.

الأطر الأساسية لإدارة المخاطر الأمنية

يقوم منطلق الإدارة على دائرة متكاملة من النقاط تتبع تسلسلاً منطقياً، التقييم ثم التخطيط ثم التنفيذ (أو التعديل قبلها إن لزم الأمر) والمراجعة وإعادة التقييم، الخطوات الرئيسية لعملية الإدارة الأمنية تتلخص على الشكل الآتي:

- أ. تحديد البرامج بدقة والاحتياجات، وفيما إذا كانت تلك المنظمات قادرة على الاستجابة والتفاعل.
- ب. تقييم المخاطر بدقة فيما إذا كانت تلك المنظمات تمتلك القدرة من موارد وطاقتهم عمل وتجهيزات لمواجهة أو إدارة المخاطر.
- ج. تحديد درجة المخاطر المقبولة والتي بالإمكان تجنبها أو التعامل معها.
- د. مناقشة فيما إذا كانت المخاطر تتجاوز قدرة المنظمة على التعامل معها وذلك لاتخاذ القرار في البدء بتنفيذ المهمة أو إيكالها إلى منظمة أخرى قادرة على ذلك.
- هـ. تطوير استراتيجية أمنية تنفيذية خاصة.
- و. إن مسؤولية الإدارة الأمنية ليست وقائية فقط بل القدرة على التعامل مع هذه المخاطر ومع الآثار المترتبة عليها و تغيير الاستراتيجية الأمنية وفق ما تتطلبه الظروف عند الحاجة.
- ز. وضع إجراءات للتعامل مع الحوادث الخطيرة.
- ح. تقديم الدعم بعد وقوع الحادث.
- ط. إجراء مراجعة وتوثيق لمجريات الحادث وتسجيله بمصادقية، مع إجراء تحليل للحادث وكيف تم التعامل معه، وإجراء تقييم للاستراتيجية المتبعة والتدابير الأمنية المتخذة فيما إذا كانت مناسبة أو بحاجة لتغيير أو تعديل.

كيفية التعامل مع المخاطر

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

1. النقل: ويعني نقل المخاطر إلى جهة أخرى تقبل تحمل المخاطر، وأبرز مثال على ذلك (شركات التأمين)، أو نقل المخاطر إلى منظمة محلية في حالة العمل الإنساني ويكون لديها قدرة على التعامل مع المخاطر في نطاقها الجغرافي.
2. التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات والتدخلات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما.
3. التقليل: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، مثل أن يتم تنفيذ المشروع بشكل تدريجي على مراحل مختلفة.
4. القبول: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، وهذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، وعند عدم المقدرة على تجنب أو تقليل المخاطر يتم القبول بأقل الخسائر.

- من أمثلة تجنب المخاطر ما قامت به إحدى المنظمات:

2/1/3 إدارة ما بعد الحوادث

تعريف الحادث الأمني

"الحادث الأمني هو كلما يسبب الضرر للفريق العامل، أو المراقبين للفريق، أو يسبب فقدان أو تلف أصول ومعدات وتجهيزات المنظمة".

إدارة الحوادث الأمنية النوعية

الاحتجاز، التوقيف، والإبعاد arrest and abduction Detention

هذه السلسلة من الحوادث الأمنية مع ما يتلوها من اختطاف واحتجاز الرهائن، من أكثر المخاطر المثيرة للجدل من ناحية الحدوث والأسباب وأهداف الجهات الفاعلة، وقد تفاوتت في تكرار حدوثها بالزيادة أو التراجع من منطقة إلى أخرى، وبحسب المتغيرات السياسية والاجتماعية التي تطرأ على بعض التنظيمات أو الجماعات المسلحة أو المتمردة التي تقوم بهذه الأفعال.

الاحتجاز أو الاعتقال Detention

من الناحية القانونية له تعريفها لخاص، لكنه في هذا السياق يعبر ببساطة عن السيطرة على أحد أفراد الفريق العامل من قبل شخص أو جماعة، من القبائل أو من السلطة المحلية أو الجماعات المسلحة، وحرمانه من المغادرة ولكن دون وجود خطر على حياته، أيضاً لا توجد شروط واضحة للإفراج عنه.

وقد يكون الاحتجاز بسبب الضغط على المنظمة لتلبية طلبات الجهة الحاجزة (للفرد أو الفريق)، أو بسبب استقطابات سياسية أو مناطقية معينة، أو احتساب المنظمة أو الفرد على جهة سياسية أو الانتماء لمنطقة معينة تكون طرفاً في الصراع الدائر.

التوقيف Arrest

ويعني الاحتجاز من قبل السلطات الحكومية عادة أو من الشرطة أو الجيش، ونميزه عن الاحتجاز المذكور أعلاه هو أن التوقيف يتم من قبل السلطات الرسمية وهذا يعني من حيث المبدأ إمكانية الاستناد أو اللجوء للقانون، إلا أن الوضع يكون أكثر صعوبة وخطورة عندما يتم التوقيف دون مذكرة توقيف رسمية أو عندما يختفي الشخص المقبوض عليه وتتفي السلطات فعل الاختطاف، وربما ترفض الكشف عن مكان وجود المعتقل.

في حالة القبض على موظف ولم يُعرف مكان التحفظ عليه فمن الأولويات تحديد نوع السلطات التي احتجزته وزيارة جميع السلطات المحلية ذات الصلة، وإبلاغ السفارة حال كان المقبوض عليه موظفاً دولياً، هذه المبادرات يجب أن تكون حثيثة و مستمرة للسعي للحصول على المعلومات، ومن المفيد توكيل محامي على معرفة جيدة بقوانين المنطقة المحلية، وعلى صلات جيدة مع جميع الأطراف.

الاختطاف أو الإبعاد القسري Abduction

وتعني الاعتقال القسري للفرد و من ثم ترحيله بطريقة غير شرعية، و في العادة لا تُطلب فدية فيمثل هذه الحالات، و هناك دوافع مختلفة للإبعاد فقد تكون سياسية أو بهدف التجنيد، أو للإجبار على العمل، أو للمتاجرة..إلخ.

هذا النوع من الحوادث يعتبر من أصعب التحديات وذلك من ناحية المكان غير المعروف للمختطف أو من جهة استحالة الاتصال بالخطافين، إن التعميم الذي تصدره المنظمة عن اختطاف هذا الشخص يتأتى عنه ردود أفعال مختلفة فقد يكون سلبياً بالنسبة للجهة الخاطفة و حافزاً لدفع السلطة للتدخل السريع، فهذا الفعل يمثل تقليل من هيبتها، ينصح الخبراء بإيلاء اهتمام بمهمة النشر والإعلان لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات التابعة لها، وأيضاً من الممكن تنسيق العمل فيما بينها، لأن تلك المنظمات عادة ما تكون أكثر قدرة وتخصصاً في المتابعة الحثيثة و المستمرة، وأكثر تخصصاً في التعامل مع هذا النوع من الحوادث على كل المستويات، في حين أن المنظمة المتضررة محدودة الحركة في المكان نفسه، وقد يؤديها بطريقة مباشرة خاصة لمحدودية الاتصالات.

إدارة ما بعد الحادث (للحد من المخاطر)

إن الحد من المخاطر (الحوادث) يتطلب حسن إدارة تنفيذ البرامج ووجود مهارات تفاعلية للفريق العامل كوحدة متكاملة، ومن هذه المهارات ما يأتي:

- الوعي والمعرفة بالقوانين واللوائح المحلية.
- العلاقات الجيدة مع المجتمع المحلي والاندماج.
- التحرك السريع حال وقوع الحادث، خاصة حال حدوث التوقيف بطريقة غير قانونية فهذا يؤدي لخطر إنكار وقوع الحادث .
- جمع المعلومات الأساسية ليتم توثيقها في تقرير الحادث بحيث يشمل بياناً بالمشكلة ومعلومات كافية عن الشخص المفقود، والجهات من خارج المنظمة التي تم إبلاغها، وماهية الإجراءات الجارية أو المقترحة.
- رصد لتغطية الصحافة المحلية والوطنية ووسائل الإعلام إن وجدت.

3/1/3 السفر والانتقال بسلامة وأمان**الاستراتيجية الأمنية**

حتى يتمكن العاملون في المجال الإنساني من ممارسة أعمالهم والتنقل في المناطق المختلفة والتي تقع تحت دائرة الصراع، لابد من انتهاز استراتيجية معينة للتخفيف من المخاطر المتوقع حدوثها للأفراد والمنظمات، ومن هذه الاستراتيجيات استراتيجية:

المثلث الأمني Triangle of Security

نوع من الاستجابة للتهديدات الجديدة والمخاوف الأمنية تم تطوير نموذج أمني من قبل مجموعة من الأفراد داخل المجتمع الإنساني يعرف باسم مثلث الأمن حيث يتألف من ثلاثة مفاهيم وهي (القبول- الحماية- الردع) وتشكل هذه المفاهيم مجموعة من الخيارات والإجراءات الأمنية التي تعزز الاستراتيجيات الأمنية للوكالات الإنسانية، هذه الاستراتيجية لا تتعارض بالضرورة مع المبادئ الأساسية للعمل الإنساني (الحيادية- عدم التحيز- الاستقلالية) إنما تعتبر عناصر داعمة خاصة فيما يتعلق بشرط القبول.

أ. القبول Acceptation

بالتعريف هو المنهج المتبع للمحاولة من تقليل أو إزالة التهديدات المحتملة في بعض البيئات الخاصة كمناطق النزاع المسلح، يعتبر شرط القبول ضرورة استراتيجية أمنية أساسية لضمان الأمن والحماية، فوكالات الإغاثة تسعى إلى خلق حالة قبول مع المجتمع المحلي، لتتمكن من التواصل والتفاوض مع جميع الأطراف في ساحة العمل، ولتحقيق شرط القبول لابد من توافر الحيادية وعدم التحيز لأي طرف من الأطراف، ولابد من الشفافية حتى يحقق تكاملاً مع المبادئ الرئيسية للعمل الإنساني . كيف تحقق المنظمات شرط القبول: نتيجة لتعدد الأوضاع السياسية و الاقتصادية و مزيج من ظروف مختلفة التي تجعل هذا الشرط صعب التحقق في بعض البيئات ، مما ينعكس سلباً على مجمل العمل الإنساني ، من الناحية النظرية بالإمكان تحقيق القبول من خلال التوعية الفاعلة عن دور منظمات الإغاثة (دولية ومحلية) لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (الجهات الحكومية أو غير الحكومية ، وسائل الإعلام المحلية أو الدولية ، رجالاً لأعمال...) وذلك عن طريق أشخاص لديهم صفة رسمية أو غير رسمية و أحياناً من الموظفين الوطنيين ولديهم اتصالات واسعة تمكنهم من التعريف بهذه الوكالات، يتطلب

هذا العمل معرفة جيدة بالمنطقة وجميع الجهات الفاعلة بها كزعماء العشائر أو القبائل أو مسئولين مسلحين وما شابه ، وفي ظل التقدم التكنولوجي أصبح من الممكن تعزيز قبول هذه الوكالات بشكل أسهل.

i i . منهنج الحماية Protection

يهدف منهنج الحماية إلى الحد من التعرض للمخاطر، وذلك عبر استخدام وسائل وإجراءات وقائية بطريقتين، الأولى: (تجميد الهدف)، والثانية: (التخفي)بمعنى التخفي فمن المظاهر الدالة على وجود هذه الوكالات، وذلك من حيث كونه تكتيك لا يؤثر على التهديد بحد ذاته أي لا يمنعه حسب الاصطلاح الأمني.

تجميد الهدف: يعني الحماية المادية باستخدام بعض الوسائل الوقائية ، ففي حال كان الهدف الأبنية أو المساكن الخاصة بالمنظمات (الدولية)فبالإمكان وضع البوابات المحمية، الأسلاك الشائكة، الغرف الآمنة، الملاجئ، القضبان الحديدية على النوافذ، كما تتضمن هذه الإجراءات الوقائية تفتيش الزوار ، و في حال كان التهديد محتملاً أثناء السفر بالإمكان الاستعانة بالمركبات المدرعة أو عناصر حماية مسلحة ، أما وسائل الاتصال مثل أجهزة الراديو والهواتف فتعد من الوسائل الأساسية والضرورية لتأمين التواصل والمتابعة كون العاملين ينتشرون في أماكن متفرقة وبعيدة أحياناً ، إلا أن استخدام الأجهزة باهظة الثمن قد تلفت النظر، الكواشف والأصوات الحساسة من الممكن استخدامها للتنبه لخطر ما .

iii . الردع Deterrence

منهنج الردع يعني ردع التهديد بتهديد مضاد وزرع الخوف لدى المهاجمين من عواقب أعمالهم ، ويتراوح ما بين العقوبات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، فمع الوقت وفي أمن العمليات الإنسانية أصبحت جملة الحماية المسلحة و التي تعتبر أقوى أشكال الردع تستعمل كريدف لكلمة الردع، ومن الأشكال الأخرى للردع ، استعمال النفوذ الدبلوماسي ، أو القوانين الدولية: يتمتع العمال الوطنيون بحماية قانونية محدودة ، ولسوء الحظ فإن القانون الدولي لا يزال قليلاً لفعالية تجاههم ، أما بالنسبة لوكالات المعونة الدولية فبإمكانها الحصول على بعض الدعم من الحكومات المانحة و ذلك في التفاوض أو من أجل حل بعض المشاكل الإدارية في البلدان المضيفة ، إلا أن هذا التفاعل لا يخلو من خطورة تقويض الحياد و الاستقلالية ، لذلك يجب توخي الحذر عند التعامل بهذه الطريقة حرصاً على المبادئ الرئيسية للعمل الإنساني.

تعليق العمليات أو التهديد بالانسحاب الجزئي أو الكامل: من أشكال الردع الأخرى التي قد يلجأ إليها البعض كرد على التهديدات الأمنية التي تواجهها، وقد تستأنف العمل حال تحسن الظروف.

2/3التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المحلية والموظفين

إن الطريقة الوحيدة الأكيدة لتجنب المخاطر والتقليل منها سواءً للعاملين في المنظمات أو المجتمعات المحلية المستهدفة، هو الالتزام الأخلاقي والقانوني والأمني تجاه سلامة ورفاه تلك الفئات التي تخدمها، وهذا ما يعرف بـ "واجب الرعاية". ينبغي بالضرورة النظر في جميع مخاطر العمليات الإنسانية وإدراج إدارة المخاطر في عمليات التخطيط وصنع القرار، إن إدارة المخاطر كبيرة وهامة ويجب أن يكون هناك التزام من جانب إدارة المنظمات على العمل وفق المعايير المطلوبة، واتباع السياسات والإجراءات اللازمة للتقليل من هذه المخاطر.

متطلبات التقليل من المخاطر

هناك العديد من المتطلبات التي تحقق هدف التقليل من المخاطر، وأهم هذه المتطلبات:

1. التكامل في العمل بين المنظمات المحلية والدولية العاملة في المجال الإنساني.
 2. رفع تقارير منتظمة عن الانتهاكات الحاصلة من قبل أطراف الصراع، وتفعيل الدور الإعلامي.
 3. التدريب والتخطيط لحالات الطوارئ واتخاذ إجراءات مبكرة للحد من المخاطر، والاستعداد لتنفيذ التدابير.
- بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرات السابقة ضمن إدارة وتقييم المخاطر.

المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني

3

لتحقيق الهدف العام للدليل تم تخصيص هذه المادة لمناقشة المعايير والمبادئ الإنسانية التي يجب الإلتزام بها عند تقديم مساعدات إنسانية طارئة كإطار أخلاقي، وكذلك مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان كإطار قانوني دولي. ليتمثل الهدف التدريبي في إكساب المشاركين/ات مواقف وسلوكيات إيجابية، ومعارف ومهارات لكيفية تأطير العمل الإنساني الذي يتم تقديمه للمتضررين من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (المحلية) ومن الكوارث الطبيعية بإطار أخلاقي وإطار قانوني دولي يضمن تخفيف معاناة المتضررين مع ضمان حمايتهم وصيانة كرامتهم الإنسانية، وبالتالي المساهمة في عمل اللجنة الأولى والأساسية في تحقيق عناصر الجودة عند تقديم هذه المساعدات.

❖ هدف الدليل

- تزويد المشاركين بالمعرفة الأساسية لمعايير ومبادئ العمل الإنساني ضمن إطار أخلاقي وضمن إطار قانوني دولي (القانون الدولي العام) بشقيه القانون الدولي الإنساني في أوقات الصراعات المسلحة الدولية والمحلية وفي أوقات الكوارث الطبيعية، والشق الثاني المتمثل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان المناسب في أوقات السلم وكذلك في أوقات الأزمات.

القانون الدولي الإنساني

1/3 مفهوم القانون الدولي الإنساني

يُعرف القانون الدولي الإنساني بأنه "مجموعة المبادئ والقواعد التي تحدّد من استخدام العنف أثناء المنازعات المسلحة، أو من الآثار الناجمة عن الحرب تجاه الإنسان عامة"، فهو فرع من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان، غرضه حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلّح كحماية الممتلكات والأموال التي ليس لها علاقة بالعمليات العسكرية، وهو يسعى إلى حماية السكان غير المشتركين بصورة مباشرة أو الذين كفوا عن الاشتراك في النزاعات المسلحة، مثل الجرحى والغرقى وأسرى الحرب، ويمكن القول أن القانون الدولي الإنساني انطلق باتفاقية "جنيف" لسنة 1864م وتلتها عدّة اتفاقيات وبرتوكولات هامة.

2/3 الإطار القانوني

يمكن القول أن القانون الدولي الإنساني يتوفر اليوم على إطار قانوني دولي يختص -كما سلف الإشارة أعلاه- بالصكوك الدولية المنعقدة في إطار الأمم المتحدة وقانون "جنيف" وقانون "لاهاي" والذي سنتولى استعراضه كما يأتي:

1 اتفاقية "جنيف" لعام 1864م لتحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان

❖ تمّ توقيع اتفاقية "جنيف" سنة 1864م إذ تحتوي على عشرة مواد تتضمن حياد الأجهزة الصحية ووسائل النقل الصحي وأعوان الخدمات الصحية واحترام المتطوعين المدنيين الذي يساهمون في أعمال الإغاثة وتقديم المساعدة الصحية دون تمييز، ويحملون شارة خاصة هي صليب أحمر على رقعة بيضاء.

❖ تمّ تطبيق هذه الاتفاقية في الحرب النمساوية الروسية سنة 1866م.

❖ تقتصر هذه الاتفاقية على الجرحى من العسكريين في الميدان البري فقط، لذلك تمّ سنة 1899م بمؤتمر "لاهاي" للسلام إبرام اتفاقية لملائمة الحرب البحرية لمبادئ اتفاقية "جنيف".

2 اتفاقية "جنيف" لعام 1906م الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان

❖ هذه الاتفاقية الموقعة في 6 يوليو 1906م متممة ومطورة للاتفاقية الأولى، وظلت اتفاقية "برية" لأن ضحايا الحرب البحرية من العسكريين يتمتعون بحماية اتفاقية "لاهاي" الثالثة لعام 1899م.

❖ ووسعت اتفاقية 1906م نطاق سابقتها وشملت "المرضى" أيضاً، وبلغ عدد موادها ثلاثاً وثلاثين مادة، مما يدل على أهمية الإضافات الجديدة، كما نصت الاتفاقية على شرط له آثار قانونية هامة وهو شرط المعاملة بالمثل أو المشاركة الجماعية.

❖ وبموجبه فإن الاتفاقية لا تطبق إلا بين الأطراف المتعاقدة إذا نشبت الحرب بين طرفين أو أكثر.

3 اتفاقية "جنيف" لسنة 1929م

انعقد مؤتمر "جنيف" الدبلوماسي بدعوة من الحكومة السويسرية سنة 1929م وأثمر عن اتفاقيتين:

اتفاقية "جنيف" المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان مؤرخة في 27 يوليو 1929م:

وتضم 39 مادة وهي صيغة جديدة لاتفاقية سنة 1906م، واهتمت بالطيران الصحي والاسعاف وأقرت استخدام شارتين إلى جانب الصليب الأحمر وهما الهلال الأحمر والأسد والشمس الحمراء.

اتفاقية "جنيف" لمعاملة أسرى الحرب بتاريخ 27 أغسطس 1929م:

تناولت الاتفاقية ضمن 37 مادة أهم ما يتصل بحياة الأسير، وكفلت له التمتع بخدمات الدولة الحامية بواسطة أعوانها المتخصصين وكذلك بخدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما نصت على بعث وكالة أبحاث لجمع ما أتيح من معلومات عن الأسرى وتبادل الأخبار مع أهلهم وذويهم.

لعبت هذه الاتفاقية دوراً كبيراً في معالجة أسرى الحرب العالمية الثانية.

4 اتفاقيات "جنيف" بتاريخ 12 أغسطس 1949م

دعت الحكومة السويسرية المجتمع الدولي إلى مؤتمر بمدينة "جنيف" سنة 1949م عقب الحرب العالمية الثانية، وتمخض المؤتمر عن إبرام أربع اتفاقيات هي المعمول بها حالياً في النزاعات المسلحة تهدف إلى:

1. مراجعة وتطوير اتفاقيتي "جنيف" لسنة 1929م وقانون لاهاي، وإقرار اتفاقية ثانية لحماية ضحايا الحرب البحرية من غرقى وجرحى ومرضى.
2. توسيع مجالات القانون الإنساني لضحايا النزاعات والفتن الداخلية للدول، وذلك لضمان حد أدنى من المعاملة الإنسانية بين أطراف النزاع الداخلي المسلح.
3. حماية المدنيين تحت الاحتلال وزمن الحرب ضرورة أنه تم لأول مرة الاهتمام بالمدنيين تحت الاحتلال ولم تتمكن الدول من الموافقة على صيغ إلا سنة 1977م.
4. البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات "جنيف" (1977م)

وضع المؤتمر الدبلوماسي المنعقد "بجنيف" بين 1974م و 1977م عدد 2 بروتوكولات.

- البروتوكول الأول:

موضوعه ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، وهو متمم للاتفاقيات الأربع لسنة 1949م وتضمن اعتبار حروب التحرير الوطني نزاعاً دولياً مسلحاً، ووسّع البروتوكول مجال الحماية القانونية للوحدات الصحية وأعاون الخدمات الطبية المدنية على غرار الوحدات الصحية العسكرية وأعطى تفاصيل عن وسائل النقل الصحي من سيارات وسفن وزوارق وطائرات. واعترف البروتوكول لمقاتلي حرب العصابات بصفة المقاتل وصفة أسير الحرب، واهتم بالسكان المدنيين وصيانتهم وتجنبيهم تبعات النزاع المسلح أثناء العمليات العسكرية بهدف الحد من الأخطار التي تحدد بالسكان المدنيين زمن الحرب، ونصّ البروتوكول على بعث جهاز للاضطلاع بمهام التحقيق في حالات الخرق الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

- البروتوكول الثاني لحماية ضحايا النزاعات غير الدولية:

عرّف البروتوكول النزاع غير الدولي بأنه نزاع تدور أحداثه على إقليم أحد الأطراف المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعة نظامية مسلحة أخرى، وأقرّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة حتى لا يكون القانون الإنساني مطبّقاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. ودعّم الضمانات الأساسية لغير المقاتلين وتقديم الخدمات اللازمة لمساعدة الأسرى وضمان الحقوق القضائية لهم عند تتبعهم.

والى جانب هذه المواثيق الدولية يتعيّن ذكر بعض المواثيق الدولية التي لها علاقة بقانون "جنيف" مثل:

- إعلان سان بطرسبورغ لسنة 1868م المتعلق بحظر استخدام بعض القذائف المتفجرة.
- إعلان لاهاي لسنة 1899م لحظر الرصاص من نوع "دم دم".
- بروتوكول "جنيف" لسنة 1925م لمنع استخدام الغازات السامة والأسلحة الجرثومية والبكتريولوجية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1980م لمنع استخدام بعض الأسلحة التقليدية.

3/3 الأشخاص المحميون بالقانون الإنساني

وفقاً لموضوع اتفاقيات 1949م نرى أن القانون الدولي حدد أربعة فئات وكفل لها حقوقاً على أطراف النزاع المسلح مراعاتها، وهي:

- أ. الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان.
- ب. العرقى والجرحى والمرضى من القوات المسلحة في البحار.
- ج. أسرى الحرب.
- د. المدنيين.

والفئات الثلاث الأولى تنتمي إلى فئة المقاتلين قبل توقفهم عن القتال اضطراراً أو اختياراً ، أما الفئة الرابعة فهي بحكم طبيعتها لا تشارك في الحروب أصلاً.

■ حقوق الإنسان

1/4 مدخل إلى حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يفهم عموماً بأنه حقوق أساسية لا يجوز المساس بها "مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان" ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمائتها منظمة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية، وهي كليا تتطبق في كل مكان وفي كل وقت، ومساواتيه ذاتها واحدة لكل الناس، تتطلب التماهي وسيادة القانون وتفرض على المرء احترام الحقوق الإنسانية للآخرين. ولا يجوز ولا ينبغي أن تنتزع إلا نتيجة لإجراءات قانونية واجبة تضمن الحقوق ووفقاً لظروف محددة.

2/4 مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام

لقد خلق الله الإنسان في أحسن صورة، وجعله مكرماً خلقاً وخلقاً، ووهبه العقل فكان بالعقل أفضل من الملائكة حين حاججهم ربهم بأن يعرفوا أسماء المخلوقات التي حفظها آدم عليه السلام، ومن هذا التفضيل كان للإنسان في الإسلام حقوق كبيرة، أكد وجودها ولزوم تطبيقها، هي ذات الحقوق التي نصتها قوانين العالم، ولكن الحقوق في الإسلام هي الأصل، وهي أعم وأشمل وأقوم وأعدل من كل القوانين أينما كانت، وبجانب تكريم الإنسان "ولقد كرّمنا بني آدم" فقد سُخر له كل ما في الكون من الأرض وما فيها، والحقوق التي فصلها الإسلام للإنسان كثيرة، ولعل أهمها:

الحرية: وهي حقٌ نادت به كل الشرائع، وخاطبت به كل محافل الدنيا ودياناتها، ولكن الإسلام كان في ذلك سباقاً، وكان فيها الأقوم، فالحرية في الإسلام أشمل من الحرية في قانون العباد، وتتمثل الحرية في الإسلام بأن كل الناس أحرار ما داموا عباداً لله، أن يكون الإنسان عبداً لله حرّاً بين أقرانه البشر، فالإسلام حرّر الضمائر والوجدان، قال تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم".

المساواة: وأصل هذه المساواة في تأصيل خلقة الذكر والأنثى فكلهم من تراب، خلقوا من ذات الشيء وهذا يجعلهم سواسية أبيضهم مع أسودهم، يقول عليه السلام: "يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم من آدم من تراب"، وتتمثل هذه المساواة في الأحكام الشرعية فالكُل سواسية أمام الشرع الإسلامي "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، وأيضاً المساواة في القضاء، فيحكم الإسلام بالعدل وذلك أصل الحق ومنبع الحرية، وقد ورد أنه قد تحاكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مع يهودي إلى القضاء، فحكم القاضي لصالح اليهودي بحكم عادل وكان هذا الحكم سبباً في إسلام اليهودي.

الحق في الأمن: يحق للإنسان أن يعيش بأمان في الأرض، وأن يوفّر حكم الإسلام الأمان لمن يعيشون في كنفه بأن يأمن الإنسان على ماله وعرضه ودمه، ودليل ذلك قوله تعالى: "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً"، وكذلك حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) "المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" فهذه قوانين نصها الإسلام لتحقيق الأمان في المجتمع. حرية التنقل: وفي الإسلام تقرير الحراية على من يقومون بقطع الطريق لإخافة الناس، وهناك بعض القيود على التنقل تتمثل في عدم خروج أهل بلد هي أحوج إليهم من غيرها كما منع عمر الصحابة من خروج المدينة المنورة، وكذلك عدم دخول بلدة بها مرض معد.

حرية الفكر: وهذا أساس الإنسان المكرم بالعقل، ف للفكر والتفكير حرية، قال تعالى: "قل هل يستوي الأعمى والبصير أفلا تتفكرون"، ولدعم حرية الفكر أقر الإسلام الحوار والشورى والنقاش وكل هذه الأساليب، التي تجعل العقل يأخذ قدره الذي سخره الله له، وكثيرة هي الحقوق في الإسلام حقوق عامة وخاصة، ومنها أيضاً الحقوق الاجتماعية حق الأبناء وحق الآباء وحق الزوجين وحق الأقارب والمساكين والفقراء، وأيضاً تفصيل كثير في حقوق غير المسلمين في الإسلام سواء الذين يعيشون في بلاد المسلمين أو خارجها.

3/4 تعريف حقوق الإنسان

لا يوجد لمصطلح حقوق الإنسان تعريف محدد بل هناك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها وتتفاوت دلالاتها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، لأن مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق يرتبطان أساساً بالتصور الذي نحمله للإنسان، لذلك سوف نستعرض مجموعة من التعاريف لتحديد هذا المصطلح:

يُعرفها "رينيه كاسان" وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها (فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان، وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني، ويرى البعض أن حقوق الإنسان تمثل رزمة منطقية متضاربة من الحقوق والحقوق المدعاة).

أما فيما يخص الكتاب العرب فإن "د. محمد عبد الملك المتوكل" قدم تعريفاً شاملاً وواسعاً إذ يعرفها بأنها (مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم). أما "رضوان زيادة" فيذهب إلى القول بأن حقوق الإنسان (هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته، كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية).

أما "الأمم المتحدة" فقد عرفت حقوق الإنسان بأنها (ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى)، أي أن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش كإنسان.

4/4 أنواع حقوق الإنسان

تم تصنيف حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام رئيسية يندرج تحت كل قسم منها مجموعة من الحقوق وهي:

- حقوق السلامة الشخصية

مثل: أمن الإنسان وحرية. فلكل إنسان الحق في الحياة والحرية وفي التمتع بالأمان على شخصه، كما لا يجوز استرقاق أحد أو تعذيبه أو اعتقاله تعسفاً.

- الحريات المدنية

مثل: حرية التعبير عن المعتقدات بالأقوال والممارسة؛ فهي تكفل لكل شخص حرية الرأي والتعبير والوجدان والدين والتجمع، ومن الحريات المدنية الأخرى: حق الاقتراع في الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة وفي الزواج وتأسيس أسرة.

- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

مثل: حصول الشخص على الحاجات الإنسانية الأساسية، وحقه في الرقي الاجتماعي، فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة خاصة على صعيد المأكل والمسكن والملبس والعناية الطبية والتعليم، كما تنطوي على حق الشخص في العمل وإنشاء النقابات والانضمام إليها.

■ المبادئ الإنسانية

1/5 المبادئ الأساسية

أعلنت في فينا 1965م سبعة مبادئ تمثل الرابط بين جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية من جهة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من جهة مقابلة، أنهم يضمون استمرارية حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأعمالها الإنسانية.

- الإنسانية

قد نشأت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نتاج رغبة في تقديم المساعدة للجرحى في ميدان المعركة بدون تمييز، والحيولة دون وقوع أي مآسي إنسانية في أي مكان طبقاً للقدرات الدولية والوطنية للحركة، وأن الهدف منها هو حماية الأرواح والصحة لضمان احترام الإنسان، وتشجع وتعزز التفاهم والصداقة والتعاون المتبادل والسلام الدائم بين الشعوب كلها.

- عدم التحيز

أنها تتعامل بدون تمييز أو تفرقة بسبب الجنسية، أو العرق، أو المعتقدات الدينية، أو الآراء السياسية، وتحاول إغاثة الأفراد المنكوبين مُقادة بدافع حاجات الأفراد فقط، مع إعطاء الأولوية لأكثر الحالات تضرراً.

- الحياد

في سبيل التمتع بثقة الجميع، كان واجباً على الحركة أن لا تدعم أحد الأطراف في النزاعات، أو التورط في جدال سياسي، أو عرقي، أو ديني، أو أيديولوجي في أي وقت كان.

- الاستقلال

تتمتع الحركة بالاستقلالية، ففي الوقت الذي تتبع فيه الجمعيات الوطنية أجهزة الخدمات الإنسانية لحكوماتها وتخضع لقوانين دولها الموقرة، كان لزاماً عليها أن تحافظ على استقلالها بحيث تكون قادرة على التحرك وفقاً لمبادئ الحركة في كل وقت.

- الخدمة التطوعية

أنها حركة إغاثة تطوعية، لم تقم أبداً بدافع المكسب.

- الوحدة

يجب وجود جمعية واحدة فقط للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في الدولة، ويجب أن تكون مفتوحة للجميع، ويجب أن تقوم بالأعمال الإنسانية في منطقتها.

- العالمية

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي تتمتع فيها كل الجمعيات بالمساواة وتشارك في المسؤولية والواجبات، هي حركة عالمية.

2/5 تعزيز فعالية المبادئ الإنسانية الأساسية والقيم الإنسانية

الهدف من تعزيز وتشجيع المبادئ الأساسية والقيم الإنسانية يكمن في التأثير على سلوك الأفراد الذين نعمل معهم، وذلك من خلال الفهم الأفضل لهذه المبادئ والقيم، والمجموعات الثلاث الأساسية المستهدفة هي: (العاملين في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر- السلطات العامة والخاصة-أفراد المجتمع الذي نعمل على أراضيمهم).

يأتي التعزيز لفعالية المبادئ الإنسانية الأساسية والقيم الإنسانية من خلال:

• تنمية فهم أفضل داخلياً

سوف يتم طرح مبادرات أخرى جديدة لضمان فهم موظفي ومتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمبادئ الأساسية والتصرف طبقاً لها في عملهم مع من هم عرضة للأذى في وقت السلم والكوارث والصراعات المسلحة. وسوف يشتمل التدريب على: الأسس القانونية والإيديولوجية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وإجراءات وتعليمات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى التواصل والعلاقات مع الآخرين.

• زيادة وعي السلطات العامة والخاصة

تضمن إدراك السلطات المشاركة أن أعمال الصليب الأحمر والهلال الأحمر سوف تُسهّل الطريق لتعاون أفضل، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الوعي تجعل العاملين في هذه الهيئات على فهم ودراية بالإجراءات التشغيلية، وبقوانين وقواعد الجمعيات الوطنية، كما تجعلهم يدركون الحاجة إلى احترام الشعار على سبيل المثال، وكل ما سبق يُعد عناصر مهمة في بناء علاقة عمل بناءة وجيدة.

• التأثير على السلوك العام في المجتمع

يمكننا إظهار أهمية هذه المبادئ والقيم ومن خلال تطبيقها في المجتمعات وعلى المجموعات المعرضة للأذى، وبناءً على الخبرة والقدرات التشغيلية يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يكونا عنصراً محفزاً للتغيير، ويعملان على تعديل سلوك الأفراد تجاه بعضهم البعض، والقيم التي قامت الحركة بتحديدها وتؤمن بأهميتها نشرها والدعوة إليها هي:

- حماية الحياة والصحة وكرامة الإنسان.
- احترام الكائن البشري.
- عدم التمييز بأي شكل كان سواء كان طبقاً للجنسية، أو العرق، أو الجنس، أو المعتقدات الدينية، أو الآراء السياسية.
- التفاهم والصداقة والتعاون المشترك والعمل على إيجاد سلام دائم بين الشعوب.
- توفير الخدمة من قبل متطوعين.

3/5 تطبيق المعايير الإنسانية الأساسية

إن المنظمات التي تلتزم بالمعايير الإنسانية الأساسية يجب أن تطبق الالتزامات التسعة، وكحد أدنى، من المتوقع أن تعمل على التحسين المستمر لنظمتها وهيكلها وممارساتها من أجل التطوير المستمر للجودة والمساءلة في استجاباتها الإنسانية. ولكن المنظمات والأفراد المشاركين في العمل الإنساني متنوعون فهم بحاجة إلى الاستجابة في الوقت المناسب، وتكييف التدابير التي يتخذونها مع قدرات وأهداف منظماتهم، فضلاً عن التكيف مع مرحلة وظرف الأزمة التي يواجهونها.

عندما تواجه المنظمات صعوبات تطبيق الالتزامات التسعة، ينبغي أن تعترف بذلك وتفكر في كيفية معالجة التحديات التي تمنعها من القيام بذلك، وعليها أن تتعلم من مثل هذه الحالات، وتطور طرقاً لمعالجة المعوقات التي تواجهها، ينبغي أن يستند أي تحليل لتطبيق المعايير الإنسانية الأساسية على درجة تطبيق الالتزامات التسعة، وليس فقط على ما إذا كانت التدابير الأساسية قد تم تنفيذها أو المسؤوليات التنظيمية قد تمت الاستعانة بها، وبالتالي فإن التدابير الأساسية المطلوبة من قبل المعايير الإنسانية الأساسية يجب أن يتم تكييفها مع السياق.

وتنطبق المعايير الإنسانية الأساسية على المنظمات والأفراد الذين:

- يقدمون المساعدة المباشرة للمجتمعات والفئات المتضررة من الأزمات. (كالمنظمات المحلية)
- يوفرّون الدعم المالي أو المادي أو التقني لمنظمات أخرى، ولكن هم لا يشاركون بشكل مباشر في تقديم المساعدة (كالمنظمات الدولية أو رجال الأعمال المحليين).
- يجمعون بين النهجين أعلاه.
- تم تصميم المعايير الإنسانية الأساسية لاستخدامها بعدة أشكال من قبل المشاركين في العمل الإنساني، بما في ذلك كوسيلة لتحقيق ما يأتي:
 - تسهيل قدر أكبر من المساءلة تجاه المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمات، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم.
 - وضع خطط عمل للتنفيذ التدريجي للمعايير الإنسانية الأساسية والتحسين المستمر.
 - مراقبة الجودة والمساءلة، وذلك باستخدام المعايير الإنسانية الأساسية كإطار لدعم المعايير التنظيمية والتقنية القائمة.
 - التقييم الذاتي وتحسين جودة البرامج.
 - عند الاقتضاء، تقييم مدى تلبية العمليات الداخلية ودعم الموظفين للإجراءات والمسؤوليات التنظيمية المنصوص عليها في المعايير الإنسانية الأساسية.

الإنعاش المبكر وإعادة الأعمار

4

هذا الجزء من الدليل يشمل الإطار النظري لعملية الإنعاش المبكر وإعادة الأعمار ليستعين به كلاً من المدربين والمتدربين في الحصول على الجانب المعرفي والنظري الكافي لتوضيح المفاهيم وشرح الأدوات التي سوف تساعد في صنع عملية التغيير المنشودة لدى المستهدفين من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجالين الإنساني والتموي في اليمن، ما يقود تالياً إلى نتائج مماثلة في تحسُّن أداء تلك المنظمات أثناء عملها في برامج وأنشطة الإنعاش المبكر وإعادة الأعمار.

❖ أهداف الدليل:

1. تعريف المشاركين بمفهوم الإنعاش المبكر والتعافي على المدى الطويل وإعادة الأعمار.
2. تعريف المشاركين بأهداف الإنعاش المبكر ومبادئه الإنمائية وموجهاته.
3. تعريف المشاركين بالمبادئ الأساسية والإرشادية لإعادة الأعمار.

❖ الإنعاش المبكر

○ مفهوم الإنعاش المبكر

تأتي الاستجابة الطارئة بعد وقوع الكارثة لإنقاذ الأرواح والحفاظ عليها في المقام الأول، وتتولى الإغاثة إعانة الناس على البقاء أحياء فتزودهم بالاحتياجات الضرورية كالماء والغذاء وغيرها، إلا أن استمرار الوضع على هذا النحو من شأنه أن يعيق حياة هؤلاء الناس في المستقبل، فمع ضيق فرص العيش تتحول المعونات من منقذة للحياة إلى ركوب واثكالية ويصبح دورها عائقاً أمام تطور حياتهم وعودتها إلى الوضع الطبيعي، لهذا فرضت الضرورة تلافي الآثار السلبية للإغاثة من خلال ما يسمى بعملية الإنعاش المبكر والتي تنقل الناس من مرحلة التلقي للمساعدة الإنسانية إلى مرحلة الاعتماد على الذات والتنمية.

وبالتالي يمكن تعريف الإنعاش المبكر بأنه مجموعة من الأنشطة التي تهدف لمساعدة المتضررين من الكوارث والنزاعات على الانتقال من مرحلة تلقي المساعدات الإنسانية إلى مرحلة التنمية المستدامة الذاتية عن طريق البحث عن الفرص التي تضمن التنمية المستدامة، من خلال إنتاج عمليات تساعد على الاستدامة والاعتماد على الذات.

ويُعرف الإنعاش المبكر أيضاً -استدلالاً بمرحلته الزمنية- بأنه الفترة ما بين مرحلة تنفيذ أنشطة العمل الإنساني ومرحلة التعافي، فقد تؤدي طول فترة الإغاثة إلى أن يعتمد المتضررون على المعونات الإنسانية ويتكلمون عليها بشكل دائم، كحالة نازحي آبين في عدن الذين رفضوا العودة إلى مناطقهم خوفاً من انقطاع المعونات الإنسانية عنهم، خاصةً وأن بعضهم كان يقوم بتصريفها في السوق المحلية.

ولقد سُمي "بالإنعاش" لأنه يمهد الطريق أمام مرحلة التعافي من آثار الكوارث والنزاعات على المدى الطويل، ويمهد لعملية التنمية على كافة الأصعدة، ووصف بـ "المبكر" لأن أنشطته تأتي بعد انتهاء مرحلة الصراع أو الكارثة مباشرة خلال الأيام الثلاثة الأولى من انتهاء الكارثة.

وتتضاعف أهمية الإنعاش المبكر عندما تبدأ عمليات عودة النازحين أو خروج الناس من الملاجئ، حينها تظهر الآثار الكارثية على المرافق والخدمات ومصادر الدخل الخاصة والعامة والبيئة المحيطة، فتأتي أنشطة الإنعاش المبكر للتخفيف من هذه الآثار والصدمات على السكان المحليين.

ولتوضيح هذا المفهوم يمكن ربطه بما حدث في اليمن من كوارث وحروب والتي دفعت المنظمات الإنسانية إلى تنفيذ أنشطة إنعاش مبكر فيها مثل كارثة السيول في محافظة حضرموت والدمار الذي تعرضت له محافظة آبين في السنوات السابقة جراء الحرب على القاعدة والتي اتخذت أشكال القصف الجوي والمواجهات المسلحة العنيفة التي عادت محافظة آبين إثرها شبه مدمرة.

ينبغي على الأنشطة الإنسانية أن تلبى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على الأرواح، أي أن تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الضرورية التي من شأنها أن تخفف من آثار الكوارث والنزاعات، فإلى جانب الحفاظ على أرواح المتضررين ينبغي على الأنشطة الإنسانية العمل على تسهيل وصول هؤلاء الناس إلى الخدمات التي يحتاجونها وتأمينهم على استعادة سبل معيشتهم التي فقدوها بسبب الكارثة.

ومن أمثلة الأنشطة في مرحلة الإنعاش المبكر، توفير فرص عمل مؤقتة للمتضررين لتحسين سبل عيشهم، وتشغيل المتضررين في مشاريع استعادة البنية التحتية لكي تمثل مصدر دخل لهم، ويؤكد مفهوم الإنعاش المبكر على أهمية بناء قدرات المجتمع عند بدء عمليات الاستجابة الإنسانية، كبناء كفاءات وقدرات المؤسسات المحلية لتعيد بناء نفسها بنفسها وتلبي احتياجات المجتمع، وهكذا يحفز الإنعاش المبكر المجتمعات المتضررة على التعافي، وحل المشكلات طويلة الأمد التي يمكن بدورها أن تحل الأزمات وتعالج أسبابها في المقام الأول.

يبدأ الإنعاش المبكر عند إطلاق الاستجابة الإنسانية الطارئة، ويُدار في الأساس على مبادئ تنموية لذلك ينبغي أن يدمج مع آليات العمل الإنساني، فعلى سبيل المثال يجب أن لا تتضمن آليات العمل الإنساني توزيع السلل الغذائية فقط بل يجب أيضاً أن تتضمن إعادة تأهيل المرافق والخدمات والطرق وتنظيف البيئة من المخلفات والحطام وهي أعمال يؤديها المتضررون في مقابل أجر، إضافة إلى حشد موارد وأموال ميسوري الحال في المجتمعات المحلية والقطاع الخاص لتمويل برامج تدريبية لتنمية وتطوير المهارات الحياتية للنساء والشباب من الأسر المتضررة والنازحة لحثهم على تحسين مصادر دخلهم وحماية النسيج الاجتماعي، تماماً كما حدث في عمران من تأهيل للنازحات في مهارات متعددة منها الخياطة والذي نفذته المنظمات المحلية بمساعدة السلطات والمنظمات الدولية لخلق فرص دخل جديدة.

1-2 الإنعاش المبكر والتحول

تمر الدول والمجتمعات بمراحل تحول عقب تعرضها للكوارث أو النزاعات، ويشير لفظ "التحول" إلى مرحلة مابعد الكوارث والنزاعات، وتستمر هذه المرحلة إلى حين عودة الأوضاع لسابق عهدها قبل وقوع الكارثة (التعافي) أو تطويرها إلى المستوى المطلوب (التمية). تتحول أنشطة هذه المرحلة من عمليات إنقاذ الأرواح إلى استعادة سبل العيش وتحقيق أهداف تنموية، كرفع مستوى الصحة العام وتفعيل نظام التعليم وتأمين فرص العمل وإعادة بناء وتأهيل البيئة التحتية، ومن شأن هذه الأنشطة تيسير التوصل إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك أهداف الألفية (MDGs).

تشمل فترة التحول أيضاً الاعتماد على القوى والكفاءات والمؤسسات المحلية من خلال الاستراتيجيات التنموية الوطنية، لذلك يأتي الإنعاش المبكر كاستجابة لهذه المرحلة، فمن أهداف الأمم المتحدة وشركاءها في هذه المرحلة مساعدة السلطات المحلية في إيجاد حلول فورية والبدء بتنفيذ أنشطة التعافي ومن ثم الانتقال من استراتيجية التعافي على المدى القصير إلى إطار العمل على التنمية الوطنية طويلة الأجل.

1-3 أهداف الإنعاش المبكر

بناء البرامج الإنسانية التي تسهم في زيادة عمليات المساعدات الطارئة، والتي ستمثل مخرجاتها قاعدة لبناء التنمية طويلة المدى، ومن أمثلة ذلك:

تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والماء، واستعادة البنية التحتية كإصلاح الطرقات والمواصلات والاتصالات.

1. توفير مأوى مناسب خلال مرحلة التحول.
2. توزيع مصادر الإنتاج كالأدوات الزراعية والبذور والأسمدة والسلع الأخرى، وتوفير الخدمات التي تساعد في إنعاش الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للرجال والنساء على حدٍ سواء كتوصيل المياه الصالحة للشرب ولأغراض الطبخ إلى المنازل.
3. توفير عمالة مؤقتة مدفوعة الأجر تستوعب الرجال والنساء كبرامج النقد مقابل العمل، والعمل في رفع وإزالة مخلفات الحروب، وإعادة بناء الطرقات، وتشجير المدرجات والمنحدرات للتخفيف من أي كوارث طبيعية في المستقبل مثل تدفق السيول والفيضانات وغيرها.
4. خلق البيئة الملائمة لإعادة بناء سبل المعيشة، كتعزيز قدرات السلطات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال ودائم عن طريق وضع القوانين ورسم السياسات الفعالة، ويتطلب ذلك توجيه برامج فاعلة تستهدف السلطات المحلية بشكل واسع وإشراكهم في وضع خطط الإنعاش المبكر والمساهمة فيها.
5. استعادة الحد الأدنى من الأمن، كتفعيل مراكز الشرطة وأجهزة الضبط وإنفاذ القانون وتعزيز قدرات أفرادها.
6. تعزيز سيادة القانون وقدرات الدولة على حماية حقوق الإنسان وتحقيقها، وتأتي هنا أهمية إنعاش المؤسسات القضائية والأجهزة العدلية لإعادة هيكلة القضاء وتفعيل سلطته.
7. تطبيق سياسات التخفيف من المخاطر وتفايدي النزاعات.

دعم مبادرات الإنعاش المبكر التي تقوم بها المجتمعات المتضررة والتي تساهم في تغيير ديناميكيات/تفاعلات النزاع، ومن أمثلة تلك المبادرات:

- دعم القدرات المحلية والوطنية والحكومية لكي تصبح قادرة على قيادة وإدارة عملية الإنعاش المبكر.
 - تقوية القدرات والجهود الذاتية التي يبذلها المجتمع لمساعدة نفسه، وبالأخص النازحين، كالاختراط في العمل المجتمعي والبحث عن مصادر دخل جديدة تتناسب مع الوضع بعد الكارثة، وكذلك المشاركة في برامج إعادة التأهيل والمساهمة في عملية إعادة الإعمار.
 - ❖ تعزيز آليات استعادة أدنى مستوى للأمن في المجتمع المحلي وتحفيز دور المجتمع في ذلك.
 - ❖ تحديد آليات العمل السلبية واستبعادها لضمان تعافي المجتمع، ووضع أنشطة في مجال إعادة التأهيل قائمة على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية، مثال على ذلك الممارسات التي تمارس داخل المجتمعات المحلية والتي تفتتت الفئات الضعيفة كالمهمشين وأصحاب المهن وكذلك المرأة.
- وضع قواعد أساسية لعملية التعافي على المدى الطويل، ومن أمثلة ذلك:
1. إجراء تقييم مبكر للاحتياجات، والتخطيط وحشد الموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الاحتياجات، ووضع الفئات الضعيفة كالنساء والمعاقين.
 2. التخطيط الذي يشمل كافة الأطراف المعنية المحلية والدولية، وتمكين المنظمات النسوية من المشاركة بشكل كامل في مرحلة الإنعاش المبكر.
 3. خلق تحالفات استراتيجية ما بين المجتمعات والسلطات المحلية لضمان مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشين وضحايا العنصرية وإدماجهم في المجتمع.
 4. إذكاء الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز قدرات المجتمع المحلي في المطالبة بحقوقه، وتعزيز قدرات السلطات في التعاطي الإيجابي مع هذه المطالب.
 5. إعادة بناء /استعادة /تعزيز الأنظمة المحلية والوطنية، لیتسنى للدولة الإشراف على المرحلة التنموية وإدارتها.
 6. تحديد برامج تمكين المؤسسات وتعزيزها، من خلال رسم أدوار ومسئوليات واضحة لكافة الأطراف، لتيسير عملية دمج الإنعاش المبكر بالتنمية.

4-1 المبادئ الإنمائية للإنعاش المبكر

• الملكية الوطنية

يعتبر مبدأ الملكية الوطنية من أهم مبادئ الإنعاش المبكر لأنه يضمن الاستمرارية والاستقرار في عملية الإنعاش على المدى الطويل وصولاً إلى التنمية. لأن إحساس القوى المحلية بملكية هذه البرامج والشعور بأن العائد منها ينعكس إيجاباً على حياة المجتمع سيدفعها إلى الاستمرار فيها وتطويرها.

• استخدام الكفاءات المحلية ودعمها

لا يمكن للملكية المحلية أن تتحقق في حال ما افتقرت الأطراف المحلية إلى القدرات والكفاءات المطلوبة لقيادة مرحلة الإنعاش، وهذا ما يجعل الإنعاش المبكر يسعى إلى تعزيز القدرات المحلية بدلاً من استبدالها، وفي ذات الوقت لا بد للأطراف المحلية أن تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع وتحقق أهداف البرامج الإنعاشية والتنموية، وفي المقابل على المجتمع أن يؤدي دوره كطرف أساسي في إنجاح هذه البرامج وتعزيزها على المدى القصير والطويل.

- دمج المجتمع في عملية الإنعاش

لا يقوم الإنعاش المبكر بتعزيز قدرات المجتمع فقط بل يقوم أيضاً بدمجه في برامج مختلفة، فلا بد أن يحضر المجتمع كشريك في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج الإنعاشية ومراقبتها وتقييمها، فذلك من شأنه أن يعزز فاعلية برامج الإنعاش.

- تفادي النزاع وتقليل المخاطر

من المهم أن تضع برامج الإنعاش في أولوياتها الطارئة استعادة دور المؤسسات الحكومية وإعادة بناءها وفقاً لمعايير وسياسات مرشدة تراعي مصالح المجتمع وحقوق المواطنين كسياسات العدالة الاجتماعية والمساواة والحوكمة، ذلك لكي تتفادى الدول مواجهة مخاطر جديدة أو لتتجنب نشوب نزاعات جديدة، وهنا ينبغي مراعاة العمل بمنهجية التحسس للنزاعات من قبل القائمين على برامج الإنعاش المبكر ونقلها إلى المؤسسات الرسمية الشريكة.

- تعزيز المساواة بين النوعين

ينبغي دمج مفهوم المساواة بين النوعين، وتمكين المرأة في برامج الإنعاش وأنشطتها كونها قضايا مشتركة في كافة الجوانب، والأفضل مراعاة قضايا المساواة بين النوعين من المراحل الأولى عند وضع الخطط وكذلك في مراحل التنفيذ والتقييم، بل لا يجب أن يتوقف التفكير عند فكرة المساواة وإنما يمتد إلى مراعاة احتمالية تضرر المرأة من أنشطة الإنعاش المبكر ولو بصورة غير مباشر.

- المساءلة والشفافية

تكمن أهمية تطبيق مبدأي الشفافية والمساءلة في برامج الإنعاش المبكر بأنها الطريقة المثلى لضمان المصداقية وتعزيز الثقة بين المستفيدين والمؤسسات الحكومية والمانحين، فتميز برامج الإنعاش بالشفافية، وبتبني الممارسات الجيدة كالمساواة، وعمليات التقييم والمتابعة تتميز بالمصداقية والنزاهة، يعني هذا أيضاً أن يصبح المستفيدون جزءاً لا يتجزأ من العملية الإنعاشية من خلال تبادل المعلومات والإفصاح عن الاحتياجات وتناسيها مع الإنعاش وتعزيز المشاركة وتصحيح الآليات المستخدمة وتطويرها.

1-5 تكتل الإنعاش المبكر

تدعم الأمم المتحدة عملية الإنعاش المبكر من خلال النظام المعني بالشتون الإنسانية، ففي العام 2005 م قامت اللجنة الدائمة للشتون الإنسانية (IASC) بتعيين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لقيادة كتلة الإنعاش المبكر، والذي بدوره دفع المجتمع الإنساني لإدراج التنمية ضمن برامج الإستجابة الإنسانية بصفته وكالة تنموية تُعنى بتفادي النزاعات والاستجابة الطارئة والتعافي، ويقود الـ (UNDP) كتلة مجموعة العمل الخاصة بالإنعاش المبكر (CWGER) عالمياً، وقد تم دمج الإنعاش المبكر في الكتل الأخرى إضافةً إلى وجود كتلة خاصة به، وتعمل هذه الكتلة على ردم الفجوات في بقية الكتل.

6-1 موجّهات للإنعاش المبكر

ينبغي لعملية الإنعاش المبكر أن تعمل وفقاً لموجهات، أو ما يسمى "المبادئ الإرشادية" لضمان الاستمرارية، ويجب أن يتم تبني هذه المبادئ على كافة مراحل عملية الإنعاش المبكر (التقييم- التخطيط- تصميم البرامج- المراقبة والتقييم)، وهي المبادئ الآتية:

- ❖ إجراء عملية تقييم الاحتياجات بهدف تحديد أهداف الإنعاش المبكر وأولوياته.
- ❖ اتخاذ القرارات بناءً على نتائج تقييم المخاطر من أجل التقليل من الآثار السلبية للحروب والكوارث، واتباع التدابير اللازمة لتفادي النزاعات من خلال تحليل النزاع وفهم أبعاده، وهو ما يربط الإنعاش المبكر بمنهجية التحسس للنزاعات ويعمل على إحداث نوع من التكامل بينهما.
- ❖ بناء علاقة عمل شاملة وبناءة ما بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.
- ❖ الشراكة الوطنية من خلال مشاركة السلطات المحلية والوطنية في عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع البرامج والمراقبة والتقييم وتعزيز مفهوم الملكية، أي سيادة الشعور بأن هذه المشاريع ملكٌ للمجتمع المحلي بمؤسساته وأفراده.
- ❖ انتهاز أسلوب المشاركة وتعزيزه بـغية تحديد الاحتياجات وبناء قدرات المجتمعات وتمكينها، وخلق أساس للمشاركة الحرة والدائمة والفعالة في كافة مراحل الإنعاش المبكر، من أجل الاستفادة من المبادرات والموارد المحلية والوطنية بشكل فعّال لتصبح قادرة على قيادة مرحلة ما بعد الإنعاش المبكر.
- ❖ تعزيز القدرات المحلية والوطنية، وضمان أن المساعدات التقنية من الخارج هدفها تعزيز هذه القدرات وتطويرها بدلاً من استبدالها.
- ❖ البناء على الأساليب المحلية التقليدية مثل المبادرات الجماعية الذاتية، لاستخدام الأدوات البدائية في إعادة ترميم الممتلكات الخاصة والعامة، تخفيفاً من آثار الكارثة وزيادة في مقاومة المجتمع للصدمات.
- ❖ تطبيق مبدأ "عدم إلحاق الضرر" عند تقديم المساعدات الإنسانية وتنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر، من خلال العمل ضمن السياق العام للوضع، ما يعني أن تكون كافة تدخلات الإنعاش المبكر قائمة على أساس فهم سليم لسياق الوضع العام، بما في ذلك فهم ديناميكية النزاع، كي لا تتسبب هذه التدخلات في ارتفاع حدة الصراع أو في نشوء صراعات جديدة.
- ❖ دمج القضايا المشتركة كالنوع الاجتماعي والأمن وحقوق الإنسان في عملية الإنعاش.
- ❖ أن تعمل برامج الإنعاش المبكر على تعزيز مفاهيم المساواة والعدالة ونبذ الإقصاء والكرهية والتهميش لأي مجموعة مجتمعية كالنازحين وذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات والفئات الضعيفة.
- ❖ تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال عملية تقييم الاحتياجات الخاصة ونقاط الضعف في تحليل النوع الاجتماعي، وقد لقي دور المرأة في مرحلة التحول اهتماماً فائقاً إلى الحد الذي تم فيه إدراج المرأة واحتياجاتها في كافة مراحل عملية الإنعاش المبكر.
- ❖ تعزيز نظام المساءلة أثناء تنفيذ عملية الإنعاش المبكر، وتمكين أفراد المجتمع من مساءلة السلطات المحلية والحكومة.
- ❖ المراقبة والتقييم والتعلم من خلال التقنيات والآليات المناسبة، حيث تسمح هذه الآليات بتحديد التدابير التصحيحية، واكتساب الخبرات، وسماع آراء الفئات المستهدفة.
- ❖ تعزيز عملية التنسيق بين الأطراف المعنية من خلال تبادل المعلومات، واستيعاب كافة الأطراف لردم الفجوات المحتملة، وتفادي التعارض بالعمل، وتسخير الموارد بشكل فعال لصالح التعافي طويل الأجل.

7-1 الإنعاش المبكر وبناء السلام

يُعد الإنعاش المبكر آلية من آليات تحفيز الاستجابة الدولية عند حدوث النزاعات، ويذهب دور الإنعاش المبكر إلى ما هو أبعد من الأنشطة التقليدية ليتناول مواضيع أوسع وأكثر شمولاً مثل الاستقرار، وبناء السلام، وبناء مكونات الدولة في سياق النزاعات والمراحل الانتقالية بدلاً من التركيز على آليات وأنشطة العمل الإنساني. ارتبط الإنعاش المبكر بالاستقرار وبناء السلام وبناء الدولة، لأنه يركز على التعافي، والتحول من حالة النزاع إلى السلم (الاستقرار) وبناء السلام القائم على المؤسسات (بناء السلام)، وكذلك بناء قدرات الدولة (بناء الدولة)، غير أن هذه الصورة لم تكن واضحة للكثيرين بسبب القصور في إدراك ماهية الإنعاش المبكر وأبعاده.

ويُعد الإنعاش المبكر أداة مساعدة في عملية الاستقرار طويل الأمد، فهو يسعى لوضع أساسيات التعافي من النزاع، وتشير وكالات الأمم المتحدة أن الإنعاش المبكر ذو علاقة بنيوية مع الأنظمة الإنسانية إضافةً إلى كونه يُعد جزءاً من عملية بناء السلام.

ستحقق الحكومات ووكالات المساعدات والمانحين مكاسب واضحة في حال تم ربط أهداف الإنعاش المبكر بتطبيق اتفاقيات السلام، والمصالحة الوطنية، ودعم سبل المعيشة، وبناء قدرات الحكومة، وتعزيز التنمية، والعمل في ما هو أبعد من الأهداف الإنسانية قصيرة الأجل.

❖ التعافي على المدى الطويل

1-2 مفهوم التعافي على المدى الطويل

يعرف التعافي على أنه القرارات والإجراءات التي تتخذ لاستعادة الأوضاع التي سبقت الكارثة وتطويرها، ويتضمن بذل الجهود في سبيل التقليل من مخاطر الكارثة، ويركز التعافي على إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد واستعادة الحياة الثقافية والاجتماعية.

يأتي التعافي عندما تبدأ المنظمات والوكالات الإنسانية بمساعدة المتضررين على تطوير حياتهم، وعند وضع خطط تعافي على المدى الطويل، وقد تستمر هذه العملية أسابيع أو سنوات، وأبرز ما يميز هذه الفترة:

- اكتمال معظم برامج الطوارئ والإغاثة.
- التخفيف التدريجي من تواجد المنظمات الأجنبية وممثليها.
- إدارة معظم المبادرات والمشاريع من المجتمع المحلي.
- تعافي المؤسسات الحكومية ولو بشكل جزئي واستعادة قدرتها على الإدارة.

2-2 مقارنة الإنعاش المبكر بالتعافي على المدى الطويل

الإنعاش المبكر	التعافي على المدى الطويل
1. نشاط ملحوظ للبرامج الطارئة والإغاثية وإكمال مهامها التي تدار من قبل منظمات أجنبية.	4. يحدث انسحاب تدريجي للمنظمات الأجنبية مع فاعلية المجتمع المحلي.
2. استعادة البنى التحتية وتنفيذ برامج تلبية احتياجات المتضررين الأساسية والضرورية لاستمرار حياتهم.	5. تنفيذ برامج إدارة الكوارث ومبادرات التعافي التي يقودها المجتمع المحلي.
3. يقوم المجتمع بتحديد الموارد من أجل الاستعداد	6. بدء أنشطة الإعمار، مثل ترميم وإصلاح البنية التحتية وإعادة بناء المباني.
لمرحلة التعافي على المدى الطويل، وبدء وضع خطط لبناء المنازل المؤقتة.	7. استعادة أنشطة الحياة الروتينية للسكان، كالعمل والذهاب إلى المدارس.

❖ إعادة الإعمار والتنمية

1-3 مفهوم إعادة الإعمار

تعرف عملية إعادة الإعمار بأنها مرحلة استعادة وتطوير المرافق المختلفة وسبل المعيشة في المجتمعات المتضررة من الكوارث أو النزاعات، وتشمل حشد الموارد وبرامج التقليل من المخاطر، وتركز بالدرجة الأولى على استعادة إنشاء المباني واستعادة الخدمات المحلية والبنية التحتية.

تمهد عملية الإنعاش الطريق أمام إعادة الإعمار ومن ثم التنمية، فكافة أنشطة الإنعاش المبكر هي عبارة عن القاعدة الأساسية التي تستند إليها عملية إعادة الإعمار. فالتعافي الاقتصادي واستعادة البنية التحتية الضرورية وإعادة بناء قدرات المؤسسات الحكومية وتحسين ظروف عيش الأفراد ودعم المجتمع للاعتماد على نفسه، جميعها أنشطة تمثل حجر الأساس في عملية إعادة الإعمار والتنمية.

إن عملية إعادة إعمار المجتمعات عملية مستمرة، تبدأ بعد الكارثة مباشرة وتستمر لسنوات، وقد يفكر البعض أن تجاهل مواضيع إعادة دمج النازحين والمساواة والحكم الرشيد في مرحلة إعادة الإعمار قد يوفر الوقت، إلا أن لهذا التجاهل تداعياته التي ستظهر على المدى الطويل، وينبغي أن يلعب أفراد المجتمع الدور الرئيس في عملية الإعمار بجميع مراحلها وأن يساهموا بفاعلية في صناعة القرار.

2-3 المبادئ الأساسية لعملية إعادة الإعمار والتنمية

• الملكية

"تعزيز الدور القيادي للدولة والمواطنين في عملية التنمية وإعادة الإعمار وضمان مشاركتهم".

يُعد مبدأ الملكية من أهم المبادئ في عملية إعادة الإعمار، ويشير إلى وجوب قيادة الدولة عملية التنمية كما لها الحق في وضع أولوياتها بحسب احتياجاتها، وينحصر عمل المنظمات المانحة في دعم ومساندة هذه العملية بصفة الشراكة وبحكم التقاطع مع نفس الأهداف التنموية، ومن الضرورة أن ينظر الناس لعملية التنمية باعتبارها ملكاً لهم وليس ملكاً للمانحين، وأنهم من يحددون احتياجاتهم ومشاكلهم، ويفترض بالعملية التنموية أن تلبى هذه الاحتياجات وتعمل على حل المشاكل، ولكي يتحقق مبدأ الملكية المشار إليه يتحتم وجود وكالات محلية قوية من أجل تعزيز المصداقية والثقة في المؤسسات المحلية ولتمتلك القدرة على قيادة المرحلة، لذلك فإن ما يُمهّد الطريق أمام هذه المؤسسات لتقود عملية التنمية على المدى الطويل هي عملية بناء قدرات المؤسسات المحلية في فترة الإنعاش المبكر.

ويضمن هذا المبدأ بقاء واستمرار عملية التنمية، ففي الوقت الذي يشعر فيه المواطنون أن المشاريع التنموية هي ملكهم وليس ملك الوكالات الأجنبية، حينها فقط سيحرصون على الحفاظ عليها ومراعاة استمرارها، ومن المحتمل أن يقوموا بتطويرها وتوسيع نشاطاتها بعد رحيل الوكالات أو انقطاع المساعدات الخارجية.

• بناء الكفاءات

"دعم المؤسسات المحلية ونقل الخبرات وتعزيز السياسات المناسبة"

ينوه هذا المبدأ إلى أهمية تزويد الأفراد والمؤسسات المحلية بالمعارف والمهارات اللازمة لصنع سياسات فعالة على المدى الطويل، يتم بذلك ضمان قدرة المؤسسات والسلطات المحلية على قيادة التنمية في بلدانها، مثال ذلك: بناء قدرات العاملين في القطاعين الصحي والتعليمي من خلال تلقي التدريب على أيادي خبراء فنيين وإدريين، ويؤمن العاملون في مجال التنمية أن بناء قدرات الأفراد والمؤسسات المحلية من شأنه أن يضمن الاستدامة.

• الاستدامة

"تصميم البرامج بطريقة تضمن استدامه آثارها"

هذا المبدأ يركز على مسئولية الوكالات التنموية في تصميم برامج يستمر أثرها على المدى الطويل ولا ينتهي بانتهاء المشروع، وتؤكد فكرة الاستدامة على محدودية الموارد، وعلى وجوب العمل على التنمية في كافة الجوانب بشكل متوازن (التنمية الاجتماعية- التنمية الاقتصادية- الديمقراطية والحوكمة)، ويؤكد المبدأ أيضاً على أهمية استخدام المدراء في البرامج التنموية للتكنولوجيا والخدمات ذات الآثار طويلة المدى.

• الاختيارية

"تخصيص الموارد بناءً على الاحتياجات ومدى التزام الأطراف المحلية"

يعمل هذا المبدأ على توجيه الموارد وتخصيصها بناءً على عنصرين رئيسيين: (الاحتياجات الإنسانية- التزام المؤسسات المحلية بعمل إصلاحات تضمن فاعلية قيادتها لعملية الإعمار)، ومن آليات ضمان الاستدامة "الاستفادة الفعالة من الموارد المتاحة المعرضة للنضوب" ويتم ذلك من خلال توجيهها للقيام بمشاريع معينة، وفي مجتمع قادر على الالتزام بأهداف التنمية، وبالتالي تصبح آثار هذه المشاريع مستمرة.

• التقييم

"إجراء البحوث، وتبني الأنشطة المناسبة، وتصميمها بما يتناسب مع السياق المحلي"

يُعد التقييم من أهم المهام التي يجب إنجازها قبل البدء بتخطيط المشاريع وتنفيذها، فمن المستحيل قياس مدى تأثير أي مشروع بدون إجراء تقييم مسبق شامل وفعال للوضع قبل تنفيذ نشاط المشروع، وعلى الوكالات التنموية أن تأخذ بعين الاعتبار توفير الإجابات التحليلية أثناء عملية التقييم للأسئلة الآتية:

- هل تتوافق عملية إعادة الإعمار مع واقع سياق الوضع العام؟
- ما هي الأنشطة المناسبة لكل تدخل من التدخلات؟
- ما مدى استعداد المجتمع لتلقي هذا الكم من المساعدات؟

• النتائج

"توجيه الموارد لتحقيق أهداف محددة يمكن قياسها"

ويشير هذا المبدأ إلى أهمية تحديد الآتي:

1. الأهداف التي تسعى وراءها الجهات المانحة وحجم ونوع التأثير الذي تطمح إليه هذه الجهات والدولة على حد سواء.
2. على الدولة وعلى الجهات المانحة تحديد كيفية الوصول إلى التأثير المطلوب.
3. ينبغي تحديد الموارد وأنواع البرامج التي من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة.
4. على الأطراف المانحة وعلى الدولة تحديد أدوات القياس المستخدمة لقياس حجم الإنجازات المتحققة، وتمكنها من بلوغ أهدافها المرسومة من عدمه.

• الشراكة

"تعاون بين الحكومات والمجتمع والمانحين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية"

يفيد هذا المبدأ عن أهمية الشراكة ما بين كافة الأطراف المعنية بعملية إعادة الإعمار في كل مراحلها، وينبغي على المنظمات الدولية والمانحين العمل جنباً إلى جنب مع الكيانات المحلية في المجتمع المتضرر، وبناء الأنشطة على أساس شراكة قوية وفعالة، وعادة ما تبحث الأطراف الخارجية عن أطراف داخلية قوية وفعالة لكي تتولى إدارة البرامج من بداية التخطيط لتلك البرامج وحتى التنفيذ وبذلك تستطيع ضمان نجاح تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

• المرونة

"التأقلم مع الظروف المتغيرة، والاستفادة من الفرص، وزيادة الفعالية"

يتطلب العمل في مجال إعادة الإعمار والتنمية وجود خاصية المرونة -التأقلم مع التغيرات- في كافة مراحلها، ذلك لأن العمليتين -التنمية وإعادة الإعمار- تعملان في ظروف وأوضاع دائمة التغير، ما يستدعي إخضاع هذه التغيرات لعملية تقييم مستمرة، ومن أمثلة هذه التغيرات "تبدل القيادات المحلية" وهو ما يدفع بالمانحين إلى تغيير استراتيجياتهم وأساليب تنفيذها، ولهذا من الضرورة أن تتوفر لدى الأطراف المعنية بالتنمية وإعادة الإعمار القدرة على التلاؤم مع الظروف المحيطة والقدرة على التنبؤ بالفرص المتاحة والمشكلات المحتملة على حد سواء.

• المساءلة

"دمج نظام المساءلة والشفافية في البرامج التنموية ومحاربة الفساد"

ثمة أمران مهمان في مبدأ المساءلة، أولاً: على الأطراف المعنية أن تحارب الفساد في البلدان، وثانياً: أن تخضع البرامج التي يتم تنفيذها للمساءلة إضافة إلى اعتماد مراحل تنفيذها على الشفافية. فالمساءلة من المبادئ التي تضمن الاستدامة والاستمرارية، لأن البرامج التي تمتاز بالشفافية وتخضع للمساءلة تحوز على ثقة الناس وتكسب مناصرتهم، على العكس من ذلك البرامج التي يستشري فيها الفساد وتتأصل ممارساته.

3-1 المبادئ الإرشادية لعملية إعادة الإعمار والتنمية

1. السياسات الناجحة هي التي تحفز المجتمعات وتمكن الناس من بناء مساكنهم وحياتهم وسبل عيشهم.
2. تبدأ عملية الإعمار بعد انتهاء الكارثة، على اعتبار أن مرحلة الإنعاش المبكر والتعافي هي المرحلة الأولى من إطار إعادة الإعمار.
3. ينبغي أن يكون أفراد المجتمع شركاء في وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية.
4. من المهم إشراك المؤسسات في عملية إعادة الإعمار والتنمية، ومن الضروري التنسيق فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف.
5. مرحلة إعادة الإعمار فرصة لتخطي الماضي ووضع خطط مستقبلية.
6. عرقلة وتعطيل تنقل الناس يُعد عائقاً أمام استعادة الناس لحياتهم الطبيعية، لذلك من الضروري تسهيل تنقلهم وتيسير وصولهم إلى الخدمات.
7. من شأن عملية التقييم والمراقبة أن تطور عملية إعادة الإعمار.
8. ينبغي أن تكون عملية إعادة الإعمار مستدامة، لكي تساهم في عملية التنمية على المدى الطويل.

هذه الأدلة شارك في إعدادها فريق متخصص من الاستشاريين والمختصين في بناء وتطوير الأدلة التدريبية :

دليل التحسس للنزاعات	دليل إدارة المشاريع وتحليل المخاطر	دليل الإنعاش المبكر	دليل المبادئ الانسانية والقانون الدولي
إعداد : ذ/ خالد حمود العزب	إعداد : ذ/ عبد الله شريم ذ/ علي شريم	إعداد : ذ/ وائلة محمد حمران	إعداد : ذ/ عبد الله شريم ذ/ علي شريم
مراجعة الجودة: د.عبدالله القديمي	مراجعة وإشراف:- ذ/ خالد حمود العزب	وبمساعدة كلا من:- 1. جميلة العثماني 2. سبأ البكيلي 3. زيد هناف	مراجعة وإشراف:- ذ/ خالد حمود العزب
مراجعة لغوية: 1. ذ/شوقي السوائي 2. أنهار المخلافي	مراجعة الجودة: د/ عبد لله القديمي	دعم وإشراف: ذ/ خالد حمود العزب	مراجعة الجودة: د/ عبد الله القديمي
فريق اختبار ومراجعة الدليل: 1. نورية عبد القادر شجاع الدين 2. علي محمد شريم 3. عبد الغني صالح الضبياني 4. خولة عبد الرحمن العريفي 5. عبد الله محمد الديلمي 6. فاروق سيف الحميري	مراجعة لغوية: 1. ذ/ عمار السوائي 2. أنهار المخلافي	مراجعة لغوية: ذ/ شوقي السوائي وأنهار المخلافي	مراجعة لغوية: 3. ذ/ عمار السوائي 4. أنهار المخلافي
	فريق اختبار ومراجعة الدليل: 1. نورية عبد القادر شجاع الدين 2. علي محمد شريم 3. عبد الغني صالح الضبياني 4. خولة عبد الرحمن العريفي 5. عبد الله محمد الديلمي 6. فاروق سيف الحميري	فريق اختبار ومراجعة الدليل: 1. نورية عبد القادر شجاع الدين 2. علي محمد شريم 3. عبد الغني صالح الضبياني 4. خولة عبد الرحمن العريفي 5. عبد الله محمد الديلمي 6. فاروق سيف الحميري	فريق اختبار ومراجعة الدليل: 1. نورية عبد القادر شجاع الدين 2. علي محمد شريم 3. عبد الغني صالح الضبياني 4. خولة عبد الرحمن العريفي 5. عبد الله محمد الديلمي 6. فاروق سيف الحميري

وقد أعدت كافة هذه الأدلة للمنتدى الإنساني (اليمن) وتعتبر كحقوق طبع محفوظة لهم

ونحن في إدارة مشروع " استجابة " أستعنى بما أعده لنشره وتعميم الفائدة والاستفادة من الامكانيات المتاحة



تنفيذ :



بالشراكة مع :

